2022

التقرير السنوي

نمضي على نهج التطوير..

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

حضـــرة صاحـــب الجلالـــة

الملـــك حمـــد بن عيســـى آل خليفـــة

ملك مملكة البحرين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأميـــر سلمـــان بن حمـــد آل خليفـــة

ولي العهد رئيس الوزراء الموقر

الفهـــــــرس

04 **مهام هيئة جودة التعليم والتدريب**

05 **كلمة رئيس مجلس الإدارة**

06 **كلمة الرئيس التنفيذي**

07 **أعضاء مجلس الإدارة**

08 **أعضاء الإدارة التنفيذية**

09 **الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية**

10 المدارس الحكومية والخاصة

15 مؤسسات التدريب المهني

19 مؤسسات التعليم العالي

23 **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية**

25 عمليات الإطار الوطني

28 الامتحانات الوطنية

31 **إنجازات الهيئة**

32 المنتديات

34 الجوائز

35 استطلاع آراء الشركاء

36 التحول الرقمي

37 **الخاتمة والخطط المستقبلية**

مهام
هيئة جودة التعليم والتدريب

هيئةُ جودةِ التعليم والتدريب، هيئةٌ وطنيةٌ مستقلةٌ، تخضع لإشراف مجلس الوزراء الموقر، وتقوم بتنفيذ مهامها وأهدافها طبقًا لتوجيهات ورؤى مجلس إدارتها، وترفع تقاريرها إلى المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب لاعتمادها والتصديق عليها.
تأسست الهيئة في العام 2008، وتمت إعادة تنظيمها بموجب المرسومين الملكيين رقمي: (83) لسنة 2012 و (74) لسنة 2016، ضمن مبادرات مشروع تطوير التعليم، الذي استمد رؤيته من المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة، عاهل البلاد المفدى الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه في العام 2002، وهو أحد المبادرات الرائدة لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، والذي يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية، وتحسين الخدمات المقدمة في قطاعي التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين، ليرتقي بالكفاءات الاحترافية والمهنية، وتحقيق التنمية البشرية لمواطني المملكة.

الرؤيـــــة

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.

الرسالـــــة

التحسين المستدام للجودة والتنافسية في الأداء لقطاعي التعليم والتدريب من خلال تقييم مستقل، وعادل، وموثوق به وبما يسهم في بناء القدرات الوطنية.

القيـــــم

- العدالة
- الاستدامة
- التنفاسية

كلمة

سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد

وزير شئون الشباب والرياضة

رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

لقد أخذت هيئة جودة التعليم والتدريب على عاتقها - منذ تأسيسها - السير في نهج تطوير التعليم والتدريب، وتعزيز أحقية الجميع في الحصول على تعليم وتدريب شامل ومتاح، يُعَدُّ بوَّابةً لتحقيق تنمية مستدامة، في إمكانها أن تحافظ على ديمومة التطور واستمراريته.

لقد مرَّتْ على العالم جائحة كوفيد - 19، وكان لها بالغ الأثر على كافة دول العالم اقتصاديًّا وتعليميًّا، في الوقت الذي وجدنا فيه بعض الدول، تحافظ على مكتسباتها التعليمية، ولم يكن ذلك ليحدث لولا متانة بنيتها التحتية في الاقتصاد والتعليم.

إنَّ مملكة البحرين - بقيادة سيدي جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة ، واهتمام وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله - قد عمدت إلى تطوير منظومة البنية التحتية لجميع المرافق الحيوية فيها ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي حقّقت لها السبق بين الكثير من دول العالم في مواجهة آثار وتحديات تلك الجائحة وغيرها.

لقد اختطَّت مملكة البحرين طريقها بمبادرات تطوُّرٍ نوعيٍّ للتعليم، عبر مشروع تطوير التعليم والتدريب، الذي أطلق مبادرات شاملة بدأت أفكارها منذ العام 2005؛ لتتبلور رؤاها بعد ثلاث سنوات، وبالتحديد في 2008، ومن ضمنها هيئة جودة التعليم والتدريب؛ لتُقيِّمَ وتراجع أداء مؤسسات التعليم والتدريب وأنظمتها، ولتتوافق مع معايير الجودة والممارسات العالمية، من حيث جودة المناهج والمقررات الدراسية، وكفاءة الأطر التعليمية والإدارية، والبنية التحتية، في إطار نظام تقييم شامل، مَرِنٍ، لديه المقدرة على التأقلم مع كافَّة التغيُّرات والتحديات، ومُراعٍ للشفافية والتنمية المستدامة.

ولم تكن خطط التحوُّل الرقمي لهيئة جودة التعليم والتدريب، وأتمتة العمليات والمراجعات، إلَّا استمرارًا لنهج التطوير المُرْتَبِط بتحسين وتجويد العمليات التي تعزِّز النهضة التعليمية التي تدعم أهداف الرؤية الوطنية 2030؛ حفاظًا على المكتسبات، وإخراج جيل مُتميِّزٍ سواء في التعليم أو في سوق العمل.

إن تقرير الهيئة السنوي - الذي بين يديكم - يستعرض أهم الإنجازات التي حققتها هيئة جودة التعليم والتدريب، على صعيد مراجعات المدارس الحكومية والخاصة، والجامعات، والمعاهد، والأُطُر الوطنية، والتي تجاوزت جميع التحديات، لتحقّق تطوُّرًا نوعيًّا في الأداء، حيث تمكنت الهيئة في تنفيذ تحوّلها الرقمي بنجاح، والذي تَضَمَّنَ النَّقْلَ إلى الحوسبة السحابية بنسبة 100%، والبدء في أتمتة العمليات وتسهيل التواصل مع الشركاء من كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية.

وفي ختام كلمتي، يجب الإشادة بالدور الثابت والدَّعم المتواصل الذي تتلقَّاه العملية التعليمية والتدريبية في المملكة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الممثل الخاص لجلالة الملك المعظم، كما لا يسعني هنا إلَّا أن أتقدَّم بعظيم شكري وامتناني للخبرات، والكفاءات، والكوادر الوطنية التي تنهض بهيئة جودة التعليم والتدريب، من إدارة تنفيذية، ومجلس إدارة، وموظفين، متيقنين أننا لن نتوقف عن المضي قُدُمًا في طريق تطوير التعليم والتدريب، والنظر دائمًا للمستقبل؛ بهدف تعزيز قدراتنا وكفاياتنا العلمية والعملية؛ ليصبح وطننا من أرقى الأمم.

كلمة

الدكتور طارق محمد السندي

الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

منذ أن تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في العام 2008، وهي تحمل على عاتقها رسالة وطنية غالية، تسعى لتحقيقها بجميع كفاءاتها وخبرائها وكوادرها، وهي أن تشكّل مستقبل مملكة البحرين في قطاعي التعليم والتدريب، بما يحقّق للوطن الريادة والمكانة التي يستحقها إقليميًّا ودوليًّا، لذلك كان المضيُّ على نهج التطوير هو خيارنا الثابت.

وخلال 14 عامًا، ومنذ انطلاقتها، نجحت الهيئة في مواكبة أنظمة جودة التعليم والتدريب إقليميًّا ودوليًّا، حيث وقَّعت عددًا من مذكرات واتفاقيات التفاهم والتعاون مع مؤسسات وهيئات متخصصة إقليمية، ومحلية، ودولية، لنقل التجارب والخبرات المماثلة، وفي ذات الوقت، كان التركيز على تأهيل وتطوير فِرق العمل بالهيئة مهاريًّا ومعرفيًّا باحتكاكهم وتواصلهم مع النظراء الإقليميين والدوليين، وهو الهدف الذي نجحت هيئة جود ة التعليم والتدريب في تحقيقه بعد سنوات معدودة من انطلاقتها.

لقد استمرت تلك الخبرات بالتراكم، لتنتقل الهيئة إلى طور آخر من أطوار العمل الاحترافي المتميز في تقييم جودة أداء التعليم والتدريب، ولتصبح – بفضل خبراتها وكفاءة مراجعيها الوطنيين في تقييم جودة التعليم ومراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية - بيتَ خبرة إقليمي ودولي، تُطلب استشارته ومشاركته في التطوير والتحسين خليجيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

تلك المكانة الدولية التي حققتها هيئة جودة التعليم والتدريب، كانت نتيجة تراكم الخبرات التي أنجزت أكثر من 1800 تقريرًا لنتائج جودة أداء المدارس الحكومية، والخاصة، والجامعات، والمعاهد، وتضمنت أيضًا نتائج إدراج المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات.

ليس ذلك فحسب، بل تمكنت الهيئة - في خطوةٍ نوعية تفوَّقت بها على نظرائها الإقليميين والدوليين - من تصميم إطار جديد للتقييم؛ لتتجاوز بذلك تحديات جائحة كوفيد – 19، ولتُبدع كوادر الهيئة في التحوّل الرقمي لعمليات المراجعة والتقييم، وفق ظروف التعليم عن بُعد، فضلًا عن تنفيذها للامتحانات الوطنية وفق انتقال تدريجي سلس بداية من العام 2023. وهو تحدٍّ جديد تقوم على تنفيذه وتطويره بالاشتراك مع فرق وزارة التربية والتعليم؛ لتشكيل المُستقبل الآمن الذي نسعى إلى الوصول إليه، وكتابة قصة نجاح جديدة في مسيرة الهيئة بإذن الله.

لقد نجحت هيئة جودة التعليم والتدريب، في تكوين علاقات متميزة مع شركائها في مؤسسات التعليم والتدريب، تتخطى علاقة تنفيذ المراجعات والتقييم المختلفة، إلى علاقة بناء جسور من التفاهم والتنسيق، وصولًا لمرحلة تشكيل فرق استشارية خارجية من القطاعين الحكومي والخاص؛ لتكون عونًا ودعمًا للهيئة في عمليات مراجعاتها المختلفة، إضافة إلى تحقيق هدف تخريج الخبرات والكفاءات التي في إمكانها حمل لواء جودة التعليم والتدريب في القطاعات المختلفة في المملكة، وهو الذي تعزّز عبر مشروعات مختلفة مثل مبادرة سفراء الجودة، التي تسعى الهيئة من خلالها إلى تحقيق الانتشار والوصول إلى أكبر دائرة من شرائح المجتمع، لتشكيل مُستقبل زاهر محصّن بالتعليم والتدريب ذي جودة مأمولة ومنتظرة.

ختامًا.. سيظل شعار "نمضي على نهج التطوير"، نهجًا لا يتوقّف، وستظل تلك النجاحات داخليًّا وخارجيًّا عنوانًا لجهد لن ينضب، بدعم ثابت وأصيل من قيادة هذا الوطن - حفظها الله ورعاها - للكفاءات الوطنية، وهي خارطة الطريق التي رسمها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، لتكون منهاجًا راسخًا في توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وبمتابعة مستمرة من المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وبمساندة من مجلس إدارة الهيئة، وإدارتها التنفيذية وكفاءاتها وخبراتها الوطنية، في دعم مراحل التطوّر المختلفة التي نسعى إليها.

ستظل هيئة جودة التعليم والتدريب مصدر دعم وحماية للتعليم والتدريب في الوطن، يسعى دائمًا وأبدًا لصنع المستقبل المشرق للتعليم والتدريب في مملكتنا الغالية.

أعضـــاء مجلــس الإدارة

سعادة السيد

أيمن بن توفيق المؤيد

وزير شئون الشباب والرياضة

رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيد

قصي علي العريض

الرئيس التنفيذي للعمليات ودعم العملاء - صندوق العمل (تمكين)

نائب رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيدة

يارا رضا فرج

منسق في مكتب رئيس مجلس الوزراء

عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيد

منذر عبداللطيف المداوي

مدير تطوير أعمال قطاع التعليم والصحة - مجلس التنمية الاقتصادية

عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيدة

سارة إسحاق حسن

وكيل وزارة شؤون الشباب والرياضة

عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيدة

دلال إقبال صنقور

مستشار قانوني أول - مجلس الوزراء

عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

أعضـــاء الإدارة التنفيذية

الدكتور

طارق السندي

الرئيس التنفيذي

الدكتور

حسن الحمادي

القائم بأعمال المدير العام
الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات
التعليمية والتدريبية

عصمت جعفر

القائم بأعمال المدير العام
الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات
والامتحانات الوطنية

الدكتور

خالد الباكر

مدير إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية

وفاء اليعقوبي

مدير إدارة الامتحانات الوطنية

الدكتورة

الشيخة لبنى آل خليفة

مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

دعاء شرفي

المستشار الإعلامي

أميرة جعفر

القائم بأعمال مدير إدارة الموارد البشرية
والمالية/ رئيس المالية

دعاء عبدالوهاب

القائم بأعمال مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات
التدريب المهني

الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

تقف الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في الهيئة، ومن خلال الإدارات الأربع التابعة لها، على جودة ما تقدمه المؤسسات التعليمية والتدريبية بكافة مستوياتها، وذلك من خلال تنفيذ مراجعات الأداء وفقًا لمعايير ومؤشرات الأطر المعتمدة، والتي تم تصميمها وفق احتياجات مملكة البحرين، حيث تم مقايستها مرجعيًّا؛ لتتوافق مع الممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليًّا، مستعينةً في ذلك بنتائج التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة.

وتهدف مراجعات الأداء إلى الوقوف على مستوى أداء مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ونشر النتائج التي تزود صانعي القرار، ومُتَّخِذيه، والأطراف ذات العلاقة، بمستوى جودة أداء هذه المؤسسات، إضافة إلى تزويد المؤسسات بتقارير تفصيلية، يتم فيها عرض أهم التوصيات مع تحديد جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين؛ مما يساهم في عملية التحسين المستمر لها، سواءً أكانت الذاتية من قِبَل المؤسسات، أم التشريعية والتنظيمية من قِبَل صُنَّاعِ ومُتَّخِذي القرار؛ وذلك بغرض استدامة التطوير، وتحقيق التطلعات الوطنية.

وشَكَّلَ العام الأكاديمي 2021 - 2022، بظروفه المرتبطة بأزمة جائحة كوفيد - 19 منعطفًا جديدًا؛ إذ تمكنت الإدارة العامة - من خلال إداراتها - من تطوير واستحداث أطرها وسياساتها؛ لتقييم جودة كل ما يتم تقديمه خلال الأوضاع الاستثنائية للمدارس ومؤسسات التدريب المهني؛ للوقوف على قدرة تلك المؤسسات على توفير خدمات تعليمية وتدريبية بصورة مناسبة. وخلال الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2021 - 2022، تمت العودة لعقد المراجعات الاعتيادية لمؤسسات التدريب المهني حسب الإطار المعتمد، بينما استمر تقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية للمدارس الحكومية والخاصة طوال العام الأكاديمي 2021 - 2022.

أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، فقد واصلت الهيئة تنفيذ مراجعات البرامج الأكاديمية للجامعات، وذلك حسب الخطة المعتمدة.

المدارس الحكومية والخاصة

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة ورياض الأطفال، بتقييم (55) مدرسة حكومية، و(15) مدرسة خاصة، خلال العام الدراسي 2021 - 2022، وفق إطار تقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية للمدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين - الإصدار الثاني- وقد جاء تصنيف المدارس وفق نتائج التقييم كما هو موضح في الشكل التالي:

تصنيف الأداء العام للمدارس الحكومية

55 مدرسة حكومية

- **18** استجابة مناسبة
- **21** استجابة مناسبة جزئيًا
- **16** استجابة غير مناسبة

تصنيف الأداء العام للمدارس الخاصة

15 مدرسة خاصة

- **10** استجابة مناسبة
- **3** استجابة مناسبة جزئيًا
- **2** استجابة غير مناسبة

وسيتم فيما يلي استعراض الجوانب الإيجابية العامة، والتي تحتاج إلى تطوير، والتوصيات بعد تحليل مخرجات الزيارات التقييمية لجودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية في المدارس الحكومية والخاصة، ووفق ما ورد في تقاريرها.

الجوانب الإيجابية
في المدارس ذات الأداء "استجابة مناسبة"

- وعي القيادة المدرسية، والاستفادة من نتائج التقييم الذاتي في بناء الخطط التشغيلية، لمواجهة الأوضاع الاستثنائية.
- تطبيق الإجراءات الاحترازية في الأوضاع الاستثنائية بشكل يضمن أمن وسلامة منتسبي المدرسة.
- تقديم الدعم المناسب للطلبة أكاديميًّا وشخصيًّا، وذلك بتوفير مجموعة متنوعة من البرامج الإثرائية، والعلاجية، والإرشادية.
- توظيف الموارد التعليمية والرقمية في أغلب المواقف التعليمية، خاصة في المدارس الحكومية الابتدائية للبنات، وأغلب المدارس الخاصة.
- فاعلية إجراءات التعلم في المواقف التعليمية بكافة أنماطها.
- مساهمة الطلبة الإيجابية في الحياة المدرسية، عبر المشاركة في الأنشطة والفعاليات غير الأكاديمية.

أبرز التحديات
التي تواجه المدارس ذات الأداء "استجابة مناسبة جزئيًّا"، والأداء "استجابة غير مناسبة"

- عدم دقة التقييم الذاتي، إضافة إلى ضعف آليات الاستفادة من نتائجه في تحديد أولويات العمل المدرسي، وضعف التخطيط المدرسي، من حيث تضمينه إجراءات تتناسب مع متطلبات الأوضاع الاستثنائية، ومتابعة تنفيذها.
- ضعف اكتساب الطلبة المهارات والمعارف والمفاهيم، والتباين الحاد في تقدمهم في أغلب المواد الأساسية.
- تباين توظيف إستراتيجيات تعليمية فاعلة، مع تدني فاعلية إدارة وقت التعلم في المواقف التعليمية بكافة أنماطها.
- تباين فاعلية أساليب التقويم، ومحدودية الاستفادة من نتائجه في تلبية احتياجات الطلبة، بفئاتهم التعليمية المختلفة، خاصة في الدروس الافتراضية، والمهام الرقمية.
- ضعف دافعية الطلبة ومشاركتهم بفاعلية في المواقف التعليمية الافتراضية، وعدم انتظام حضورهم، والتزامهم مواعيدها المحددة.
- تدني فاعلية برامج الدعم الأكاديمي العلاجية والإثرائية المقدمة لهم، لتلبية احتياجات الطلبة، بفئاتهم التعليمية المختلفة، خاصة الطلبة ذوي التحصيل المنخفض، وعدم متابعة تقدمهم فيها.
- تراجع فاعلية الأداء في الصفوف الافتراضية ذات الكثافة الطلابية الكبيرة، بسبب تطبيق نمط التعلم الافتراضي الذي يتم فيه جمع أكثر من شعبة دراسية في صف افتراضي واحد في المدارس الحكومية الإعدادية والثانوية، وبعض المدارس الابتدائية في الحلقة الثانية، وتأثيره على مشاركة الطلبة، وتلبية احتياجاتهم، مع قلة تدريب المعلمين على مواجهة تحديات هذا النمط من الدروس الافتراضية ذي الكثافة الطلابية.
- نقص القيادة الوسطى، والذي انعكس على فاعلية متابعة تنفيذ الخطط التشغيلية للأقسام الأكاديمية، ومحدودية فاعلية برامج التطوير المهني للمعلمين، وتأثيرها على الأداء في الدروس الافتراضية.
- تذبذب جودة شبكة الإنترنت، وصلاحية الأجهزة التكنولوجية، وتأثيرها على فاعلية المواقف التعليمية، وتعلم الطلبة.
- اختلاف النظام التعليمي خلال العام الدراسي، كالانتقال بين مستويات الإشارة الضوئية المعتمدة للتعامل مع الجائحة، وإمكانية العودة الميدانية للطلبة، وما ترتب عليه من إعادة ترتيب الجداول الدراسية وتوزيع الصفوف، وتذبذب حضور الطلبة ميدانيًّا؛ بناءً على الأوضاع الصحية، ورغبات أولياء الأمور المتغيرة.

التوصيات:

بهدف التطوير والتحسين للارتقاء بأداء المدارس، فإنه ينبغي العمل على تقديم الدعم اللازم لها، ومتابعة تنفيذ التوصيات المذكورة في تقارير الهيئة الخاصة بتقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية. وبشكل عام يجب الالتفات إلى معالجة التوصيات التالية:

1. تطبيق تقييم ذاتي دقيق، والاستفادة من نتائجه في تحديد الأولويات، وتطوير الخطط التشغيلية بما يتناسب والفترة الاستثنائية، وفق إجراءات عمل فاعلة، وآليات واضحة؛ لمتابعة جودة التنفيذ.
2. تطوير أداء المعلمين مهنيًّا، ومتابعة أثر التدريب على فاعلية الدروس الافتراضية، بما يضمن إدارة وقت التعلم، وتوظيف إستراتيجيات تعليمية تسهم في رفع دافعية الطلبة، وإكسابهم المهارات في المواد الأساسية.
3. توظيف أساليب تقويم فاعلة، والاستفادة من نتائجها في دعم الطلبة بفئاتهم التعليمية المختلفة، خاصة الطلبة ذوي التحصيل المنخفض في الدروس الافتراضية، والمهام الرقمية.
4. تطبيق أنظمة فاعلة؛ لتشخيص مستويات الطلبة، وتوفير برامج دعم أكاديمية وإثرائية فاعلة، تتناسب واحتياجات الطلبة بفئاتهم التعليمية المختلفة، خاصة الطلبة ذوي التحصيل المنخفض، ومتابعة تقدمهم فيها.
5. تطبيق إجراءات فاعلة؛ لمراقبة انتظام حضور الطلبة البرامج الأكاديمية، والمواقف التعليمية الافتراضية، والتزامهم مواعيدها المحددة.
6. سد نقص الموارد البشرية وإعادة تنظيمها؛ بما يضمن تقليل أعداد الطلبة في شعب التعلم الافتراضية ذات الأعداد الكبيرة.
7. اتخاذ التدابير اللازمة؛ لتحسين جودة شبكة الإنترنت، وسد نقص الموارد التكنولوجية المتمثلة في أجهزة الحواسيب المناسبة لمتطلبات التعلم عن بعد.

تقييمات جميع المدارس الحكومية
في المراحل المختلفة

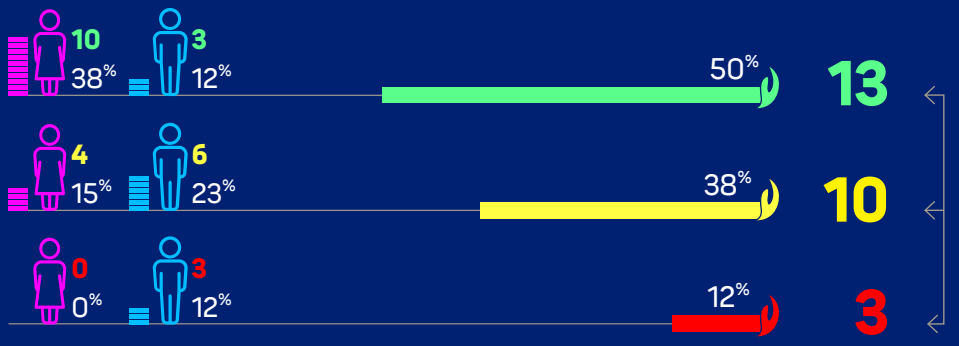

الابتدائية — 26 مدرسة

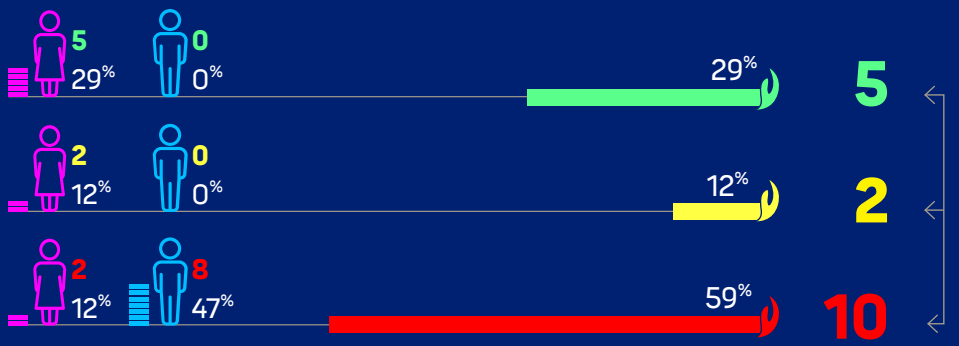

الإعدادية — 17 مدرسة

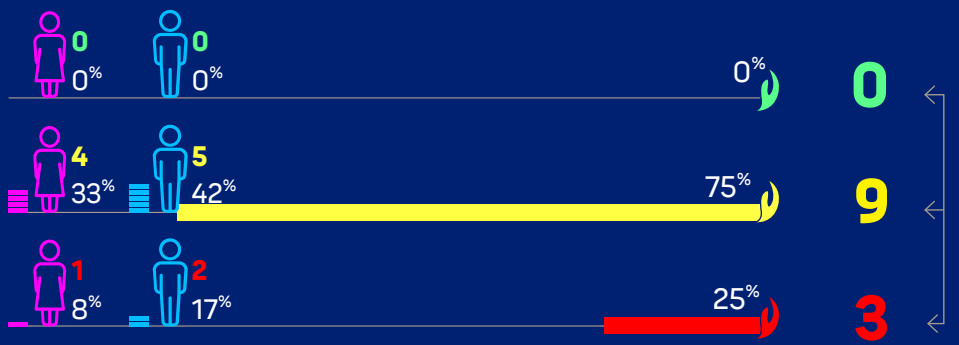

الثانوية — 12 مدرسة

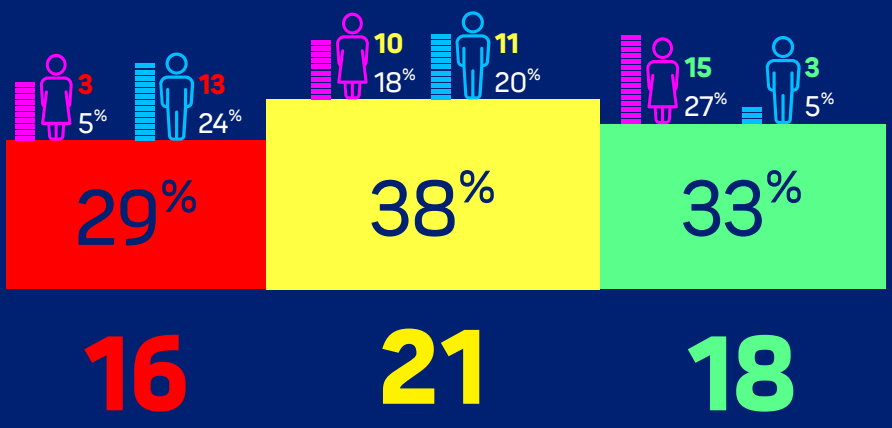

المجموع — 55 مدرسة

تقييمات جميع المدارس الحكومية
حسب الأقسام المختلفة

الابتدائية
26 مدرسة

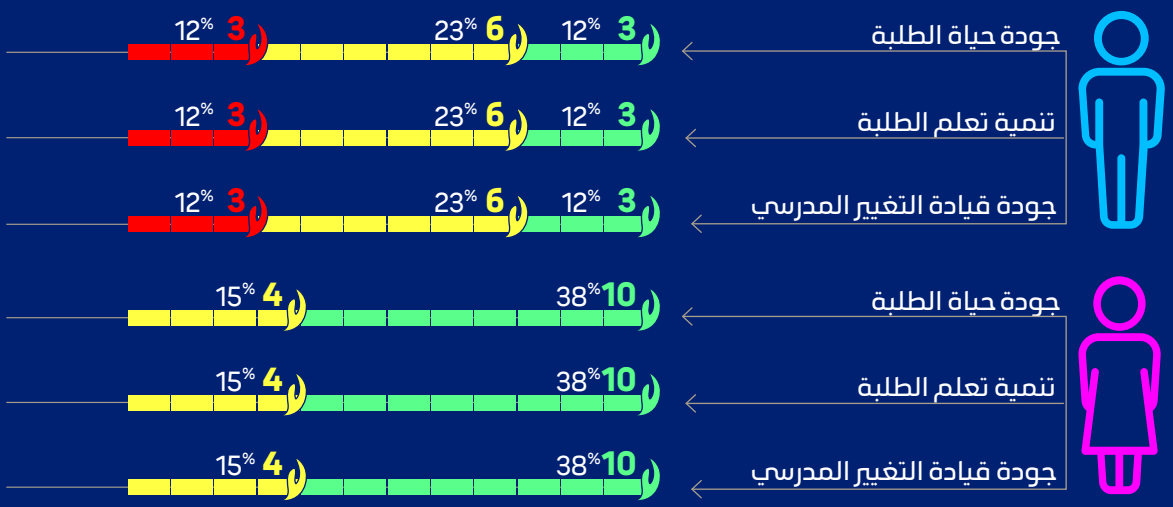

الإعدادية
17 مدرسة

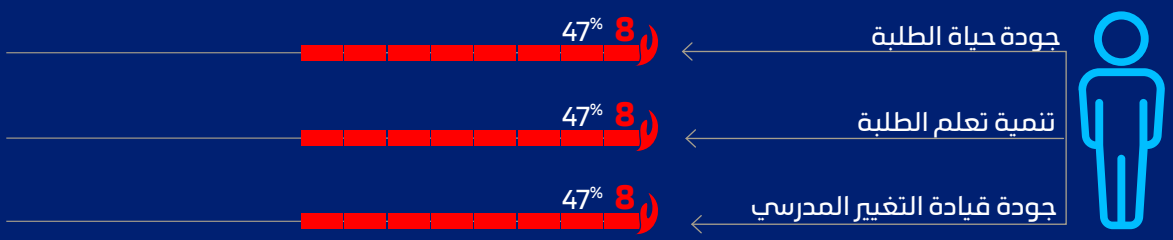

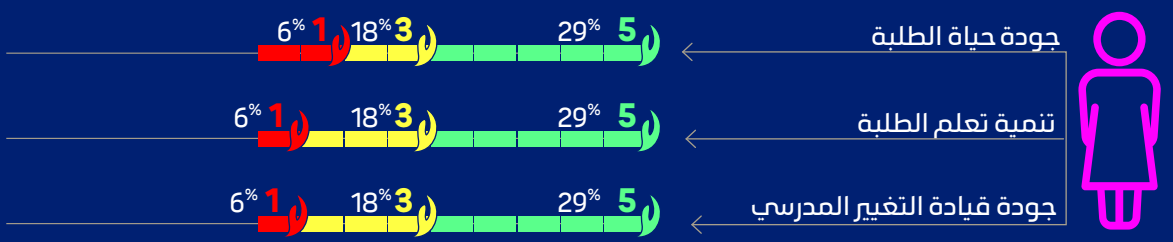

الثانوية
12 مدرسة

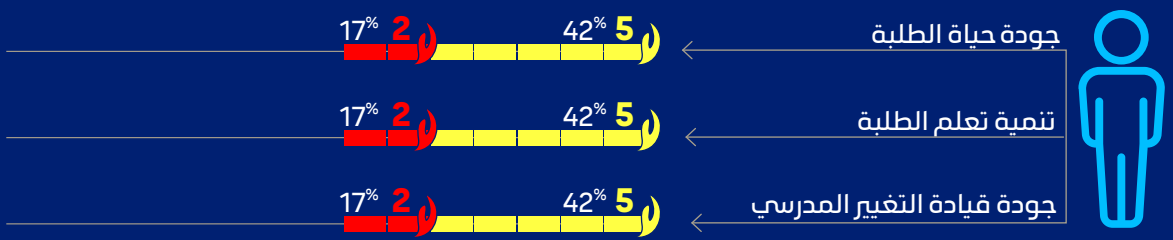

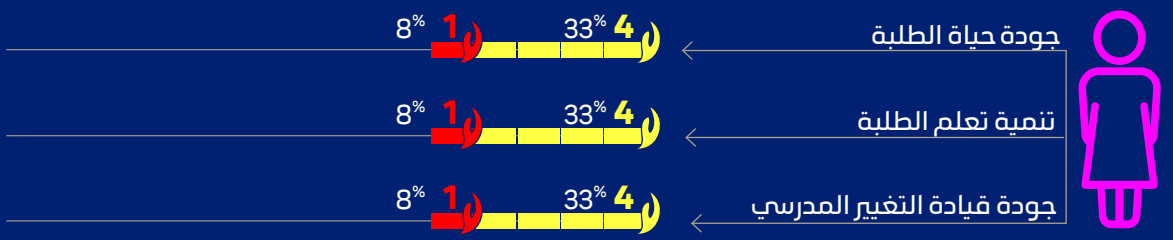

استجابة مناسبة
استجابة مناسبة جزئيًا
استجابة غير مناسبة

تقييمات جميع المدارس الخاصة
حسب الأقسام المختلفة

15
مدرسة

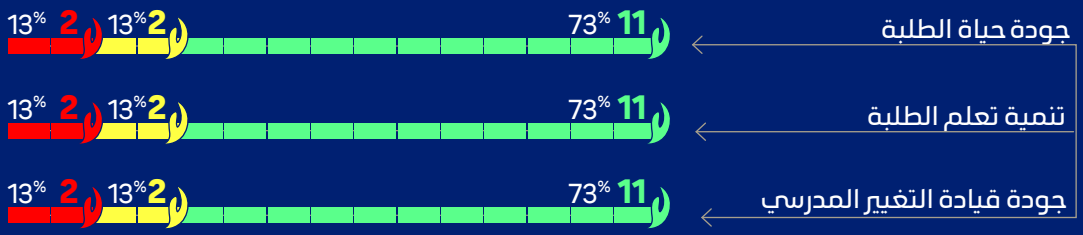

استجابة مناسبة
استجابة مناسبة جزئيًا
استجابة غير مناسبة

مؤسسات التدريب المهني

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارتي مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، بتقييم (13) مؤسسة، خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022 ، وفق إطار تقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب في الأوضاع الاستثنائية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين -الإصدار الثاني - وقد جاء تصنيف المؤسسات وفق نتائج التقييم كما هو موضح في الشكل التالي:

نتائج تقييم 13 مؤسسة
في العام 2021 - 2022
خلال الأوضاع الاستثنائية

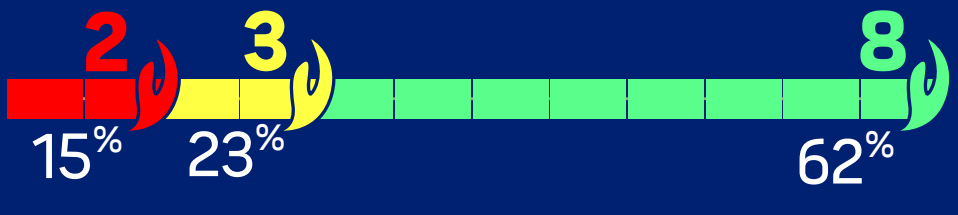

استجابة غير مناسبة | استجابة مناسبة جزئيًا | استجابة مناسبة

وسيتم فيما يلي استعراض الجوانب الإيجابية العامة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير، والتوصيات بعد تحليل مخرجات الزيارات التقييمية لجودة ممارسات التعليم والتدريب في الأوضاع الاستثنائية في مؤسسات التدريب المهني، ووفق ما ورد في تقاريرها.

الجوانب الإيجابية

- الاستجابةُ السريعةُ لفرق الإدارة في غالبية المؤسسات، وتكيُّفهم مع احتياجات التدريب الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية.
- خبرة المدربين والتكييف الفاعل لطرائق التعليم والتدريب بما يتناسب مع مستويات المتدربين ويعزز حصولهم على المؤهلات المطلوبة.
- الاستخدام الفاعل لمصادر التعلم وتوظيف الموارد التعليمية والرقمية؛ لتمكين التعلم الهادف وتقديم التدريب السلس.
- البناء والتخطيط الفاعليين للدورات والبرامج المدعمة بمجموعة مناسبة من أدوات التقييم المطبقة بشكلٍ ملائم.
- فاعلية التهيئة والدعم المستمر للمتدربين؛ لمساعدتهم على الاستقرار بسرعة وثقة، والمضي قُدُمًا نحو تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.
- تطبيق السياسات والإجراءات الاحترازية؛ لضمان صحة وسلامة المتدربين والموظفين وأمن سجلاتهم على حد سواء، خلال الأوضاع الاستثنائية.
- التقدم المحرز من قبل المتدربين نحو تحقيق المعارف والمهارات، والمضي قدما نحو تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، والمؤهلات التي يطمحون إلى الحصول عليها.

أبرز جوانب التطوير

- خطط الطوارئ للاستجابة للأوضاع الاستثنائية والتقييم الفاعل للمخاطر المصاحبة، وخطط التخفيف من آثارها؛ لضمان استمرارية، واستدامة الأعمال على المدى الطويل.
- السياسات والإجراءات وعمليات ضمان الجودة الداخلي وما يتضمنه من آليات مراقبة جودة التدريب وأداء المدربين خلال الحصص التدريبية، بما يتلاءم ومتطلبات الأوضاع الاستثنائية.
- عمليات توثيق إجراءات وسياسات ومتطلبات القبول والالتحاق بالدورات والبرامج والتنفيذ الفاعل لها.
- إستراتيجيات التدريب، وإدارة الحصص التدريبة؛ لتلبية احتياجات المتدربين المختلفة وتحفيزهم بشكل فعال.
- إدارة عمليات التقييم والتدقيق والتحقق والمراقبة والمتابعة بصورة رصينة.

التوصيات:

1. تحسين عمليات التخطيط وخطط العمل؛ لضمان استمرارية واستدامة المؤسسات.
2. إضفاء المزيد من التحسينات على السياسات والإجراءات، ومواءمتها مع متطلبات الأوضاع الاستثنائية؛ لضمان جودة ما يتم تقديمه.
3. تطوير إدارة عملية التقييم بما فيها عمليات التدقيق والتحقق الداخلية.
4. تحسين فاعلية أدوات التقييم التكوينية والختامية و مواءمتها مع طريقة تقديم التدريب.
5. تحسين آلية ضمان جودة عملية التدريب وبالأخص مراقبة أداء المدربين خلال الحصص التدريبية.
6. تعزيز مشاركة المتدربين خلال الحصص التدريبية والتزامهم تجاه استكمال الواجبات المنوطة بهم.

الدورة الرابعة

لمراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب

استأنفت الادارة مراجعاتها الاعتيادية للمرحلة الرابعة من الدورة الرابعة للمراجعات في أبريل 2022 ، حيث تمت مراجعة (4) مؤسسات تدريب مهني، جميعها مرخصة من قِبَل وزارة العمل. وحققت ثلاث منها حكم: "جيد"، ومؤسسة واحدة على حكم: "مرضٍ". وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث مؤسسات منها حافظت على المستوى الجيد مقارنة بالدورة السابقة؛ وبذلك يكون مجموع المؤسسات الي تمت مراجعتها خلال الدورة الرابعة للمراجعات (27) مؤسسة إلى نهاية العام الأكاديمي 2021 - 2022 .

النتائج لفعالية المؤسسات بوجه عام
(الدورة الرابعة)

27
مؤسسة

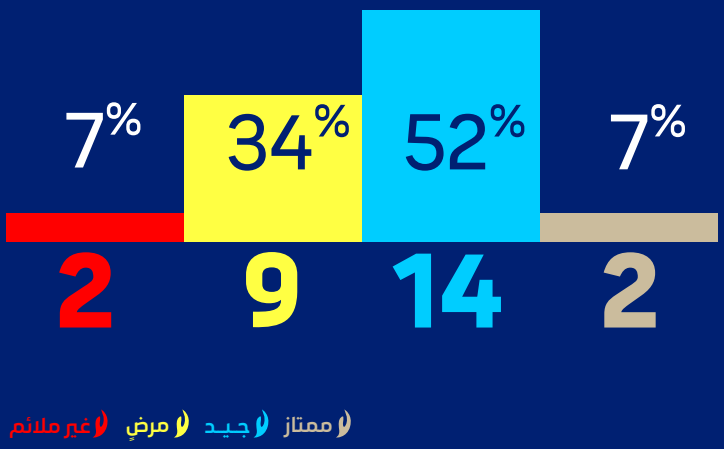

وسيتم فيما يلي استعراض الجوانب الإيجابية العامة، والتوصيات لمخرجات مراجعات أداء مؤسسات التدريب المهني، وفق ما ورد في تقاريرها.

الجوانب الإيجابية

- التوجه الإستراتيجي الواضح المبنى على التقييم الذاتي لرفع مستوى إنجاز المتدربين، وتحسين جودة ما يتم تقديمه ، خاصة في المؤسسات ذات المستوى الجيد أو أفضل.
- آلية طرح الدورات والبرامج المستندة إلى خطة عمل مبنية على احتياجات سوق العمل الحالية والناشئة، وبناء الدورات والبرامج وتخطيطها وفق أهداف ومخرجات تعليم محددة.
- طرائق التقييم التكوينية والختامية المطبقة لتقييم مستوى فهم المتدربين وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة.
- المعارف والكفايات والمهارات المهنية المكتسبة من قبل غالبية المتدربين والمتعلقة بخبرة تعلمهم والملاءمة لاحتياجات سوق العمل، والتي تمكنهم من تحقيق المؤهلات التي يطمحون إليها.
- الدعم والإرشاد المقدم للمتدربين لتمكينهم من تحقيق نتائج أفضل وتعزيز قدراتهم الشخصية، ومهاراتهم الحياتية.

التوصيات:

1. ضمان إتقان المتدربين للمعارف والمهارات والكفايات ذات الصلة، من أجل تحقيق نتائج التعلُّم المرجوّة والمؤهلات التي يطمحون إليها في الوقت المناسب.
2. تحسين إستراتيجيات التدريب والتخطيط للدروس، لتعزيز مشاركة المتدربين بشكل أفضل، وتنمية مهارات التحدي والتفكير الناقد لديهم.
3. تحسين استراتيجيات وطرائق التدريب في تخطيط الحصص التدريبية، ولزيادة تحفيز المتدربين على المشاركة.
4. تنفيذ عمليات التقييم الذاتي المنتظمة والفاعلة، وتطوير عمليات التخطيط الاستراتيجي وآليات المتابعة لتحسين الأداء العام للمؤسسة.
5. تطوير نظام ضمان الجودة الداخلي، ليشمل وضع السياسات والإجراءات التفصيلية والشاملة لجميع الجوانب، وضمان مراقبة تنفيذه بصورة متسقة وفعالة.
6. ضمان المراقبة المستمرة والفاعلة لأداء المدربين والمتدربين.

النتائج التراكمية
لمؤسسات التدريب المهني في فاعليتها العامة

فيما يلي النتائج التراكمية لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في الفاعلية بوجهٍ عام لـ (73) مؤسسة تعليم وتدريب مهني نشطة، وذلك استنادًا إلى نتائج المراجعات الأخيرة لهذه المؤسسات:

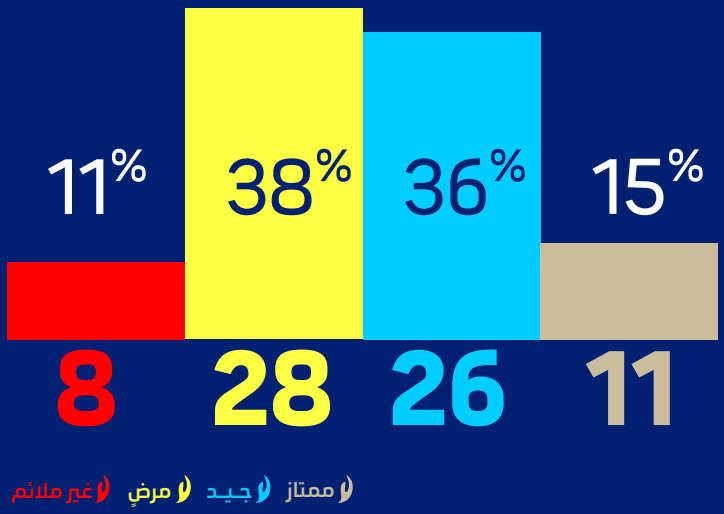

73
مؤسسة

النتائج التراكمية لمراجعة مؤسسات التعليم والتدريب
(بحسب آخر نتيجة مراجعة)

حصلت (65) مؤسسة على حكم: "مرض"، أو أفضل؛ منها (11) مؤسسة حصلت على حكم: "ممتاز"، فيما تقاربت كفتا المؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد"، مع تلك الحاصلة على حكم: "مرضٍ"، لعدد (26) و (28) على التوالي. إلا أن أداء (8) مؤسسات لم تكن بمستوى الطموح؛ إذ جاءت بحكم: "غير ملائم". ويُعْزَى ذلك لعدم وضوح التوجه الإستراتيجي للمؤسسات في متابعة عمليات التحسن المستمر، والافتقار لنظام الجودة الداخلي الشامل، والمعني بمتابعة أداء المتدربين وعمليات التعليم والتعلم ومراقبة جودة ما يتم تقديمه.

مؤسسات التعليم العالي

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة (63) برنامجًا أكاديميًّا في الفترة من سبتمبر2020 إلى يونيو 2022، منها (40) برنامجًا تمَّ اعتماد ونشر تقاريرها، ولم تستنفذ (23) منها جميع الإجراءات المتعلقة بإعداد تقرير المراجعة والتي تتضمن عرضه على مؤسسة التعليم العالي للتأكد من صحة الحقائق وإبداء الملاحظات حول النتائج أو التظلم ضدها. كما يتم تأجيل اعتماد التقرير في الحالات التي يحصل فيها البرنامج على حكم مبدئي "قدر محدود من الثقة" إلى أن يتم إجراء زيارة تكميلية للبرنامج والتي يتم من خلالها التأكد من قيام المؤسسة بمعالجة أوجه القصور بمعايير المراجعة التي لم يتم استيفاءها. وقد تؤدي هذه الزيارة إلى تغيير الحكم المبدئي من "قدر محدود من الثقة" إلى "جدير بالثقة" أو تثبيته كحكم نهائي بناء على التقدم الذي احرزته المؤسسة، وفقًا لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية).

النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية – الدورة الثانية

خلال العام الأكاديمي 2021-2020، تم اعتماد ونشر تقارير (13) برنامجًا أكاديميًّا في مجالي تقنية المعلومات والقانون، حصلت جميعها على حكم: "جدير بالثقة"، باستثناء برنامج واحد حصل على حكم: "غير جدير بالثقة". وفي العام الأكاديمي 2021 - 2022، تم اعتماد ونشر نتائج مراجعة (27) برنامجًا أكاديميًّا في مجالات تقنية المعلومات والقانون والعلوم الصحية وإدارة الأعمال، منها ثلاثة برامج كانت قد حصلت على حكم مبدئي: "قدر محدود من الثقة"، وعند إجراء زيارات تكميلية لهذه البرامج حصل جميعها على حكم نهائي: "جدير بالثقة". وبالتالي فقد حصل (39) برنامجًا على حكم عام: "جدير بالثقة"؛ أي ما يُعادل نسبة (98%) من إجمالي البرامج الـ (40) التي تم اعتماد نتائجها ونشر تقاريرها في الأعوام الأكاديمية 2022-2020، كما هو موضح في الشكل رقم: (1). وفيما يلي عرض موجز لنتائج كل معيار من المعايير الأربعة على حدة. ويتبع ذلك عرض موجز لنتائج الزيارات التتبعية لمؤسسات التعليم العالي التي تمت مراجعتها في الفترة من أكتوبر 2018 إلى يناير 2020، وفقًا للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية).

نتائج المعيار الأول لمراجعات البرامج الأكاديمية – الدورة الثانية

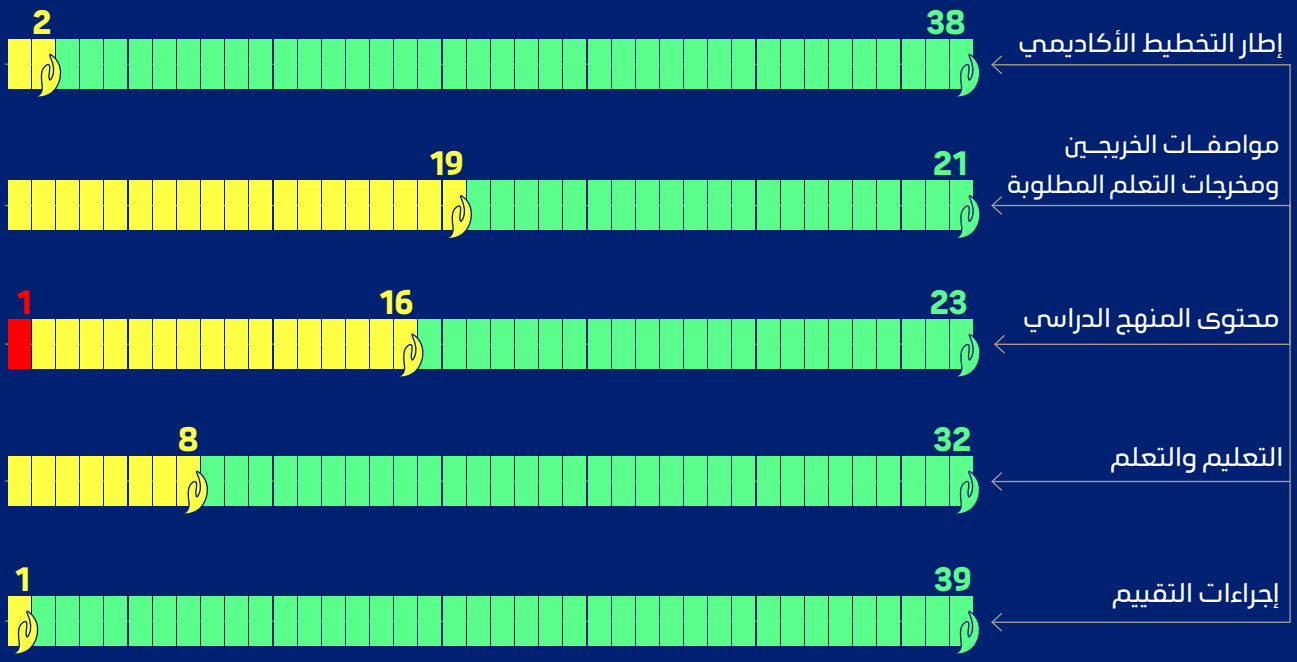

نتائج المعيار الثاني لمراجعات البرامج الأكاديمية – الدورة الثانية

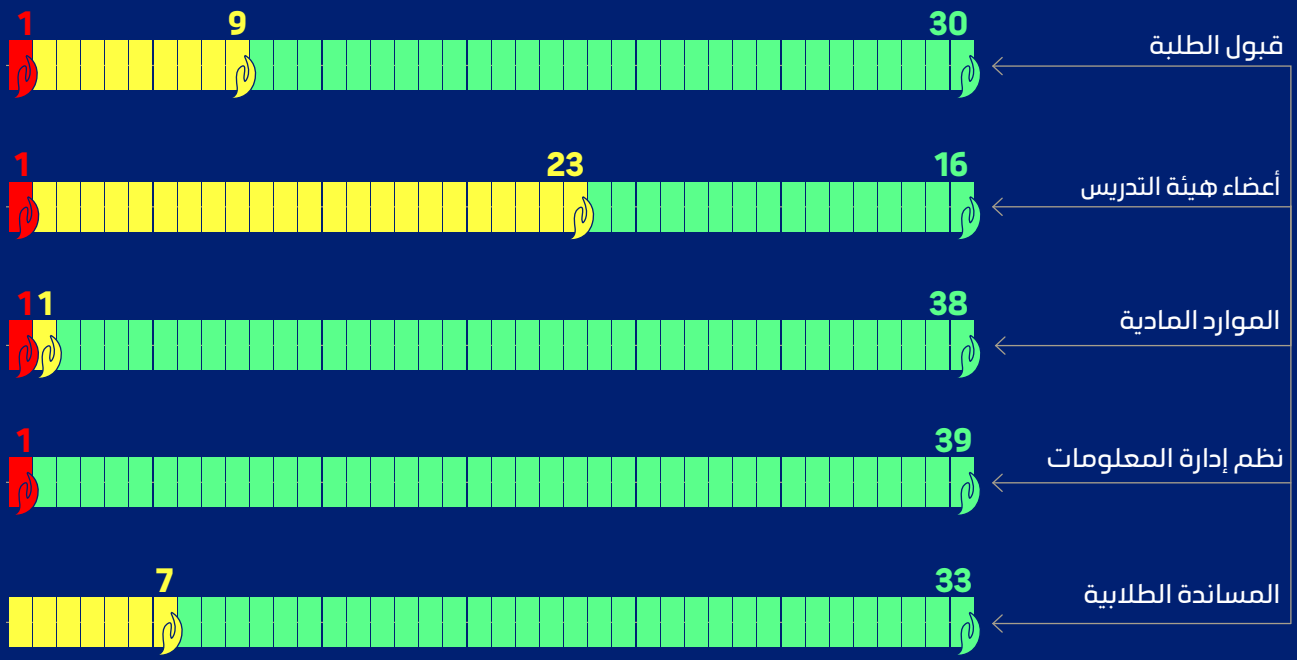

مستوفٍ | مستوفٍ جزئيًا | غير مستوف | لا ينطبق

نتائج المعيار الثالث لمراجعات البرامج الأكاديمية – الدورة الثانية

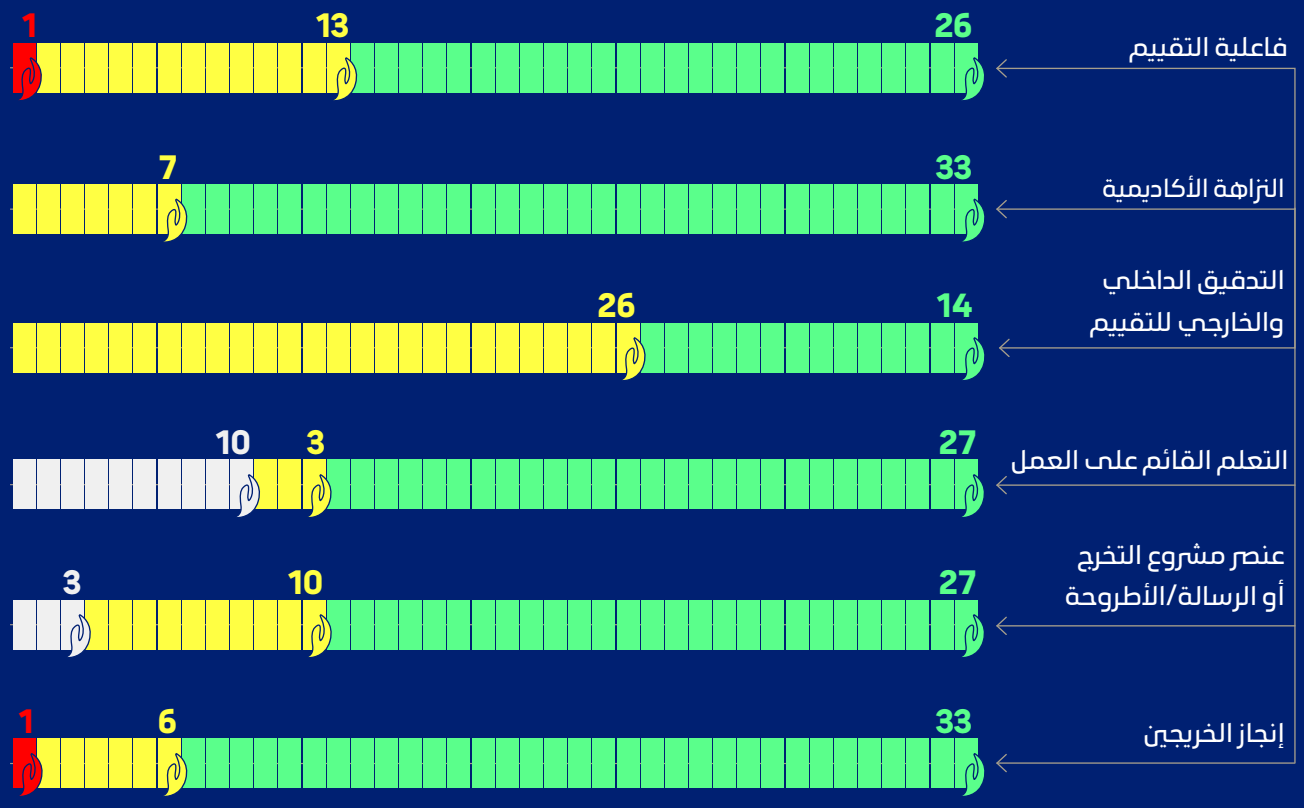

نتائج المعيار الرابع لمراجعات البرامج الأكاديمية – الدورة الثانية

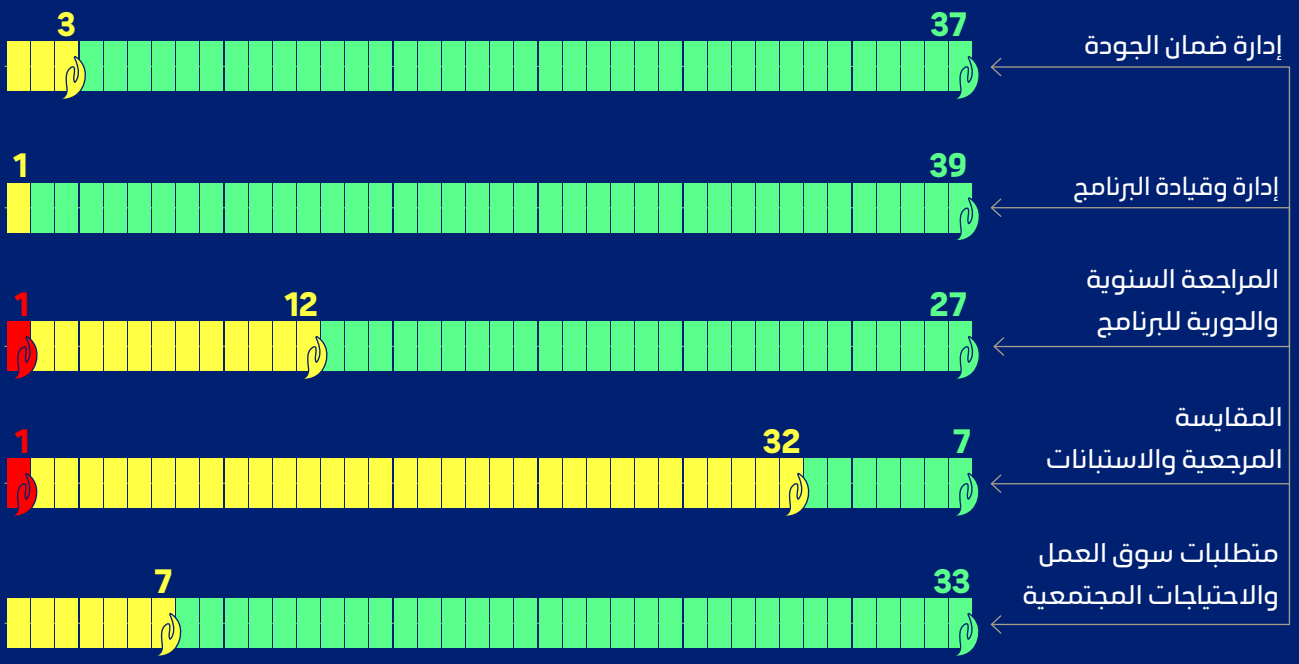

مستوفٍ | مستوفٍ جزئيًا | غير مستوف | لا ينطبق

جوانب القوة:

- وجود منظومة مناسبة من السياسات والإجراءات للتقييم؛ يتمُّ تطبيقها بشكل صارم وعادل، وكذلك مراجعتها وتطويرها بشكل منتظم؛ للتأكد من فاعليتها.
- وجود إطار تخطيط أكاديمي مناسب يضمن ملاءمة البرنامج لأهدافه من حيث الرسالة، الجدوى، والمحتوى.
- وجود نظم فعالة لإدارة المعلومات وللتعلم الإلكتروني، خاصةً في فترة الجائحة، وتوفر الموارد المادية، والمرافق المتنوعة التي تخدم هذه البرامج.
- وجود سياسات وإجراءات واضحة ومطبقة فيما يخص النزاهة الأكاديمية، والتعلم القائم على العمل، ومتابعة مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة.
- وجود إدارة وقيادة فاعلة للبرنامج، وإدارة ضمان الجودة بها.

الجوانب التي تحتاج إلى تحسين:

- وضع وتنفيذ آليات رسمية؛ لضمان الاستفادة من المقاييس المرجعية، وآراء الجهات ذات العلاقة في تطوير المنهج الدراسي ومخرجاته التعليمية؛ لضمان مواكبته احتياجات سوق العمل، ومتطلبات الجهات المعنية في التخصص.
- تعيين عدد أكبر من أعضاء هيئة التدريس الأكْفَاء خاصةً في البرامج ذات التخصصات الفرعية الدقيقة، والحرص على تشجيعهم، وتسهيل انخراطهم في البحث العلمي.
- مراجعة سياسة قبول الطلبة بشكل منتظم وفقًا لنتائج المقاييس المرجعية مع البرامج المماثلة.
- الاستفادة من البيانات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة؛ للتأكد من أنَّ متطلبات القبول تتوافق مع الأعراف الأكاديمية للتخصص، وتكفل التحاق الطلبة المناسبين لمستوى البرنامج.
- تتبع تقدم الخريجين، ومراقبة معدل استبقائهم، ورصد وجهات توظيفهم، ومتابعة تحليل الدفعات بشكل منتظم، والاستفادة من نتائجه في إدخال تحسينات على البرامج، والتحقق من استيفائها للمعايير الأكاديمية.
- الارتقاء بجودة آليات وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم .
- القيام بدراسات المقايسة المرجعية بشكل أكثر شمولية.
- تطبيق آليات رسمية؛ للاستفادة من تحليل الاستبانات بغرض تحسين البرنامج، وتقييم مدى فاعلية التغييرات التي تم تنفيذها، وإبلاغ هذه النتائج إلى الجهات ذات العلاقة.

نتائج الزيارات التتبعية لمؤسسات التعليم العالي:

بالإضافة إلى مراجعات مؤسسات وبرامج التعليم العالي، تعدُّ الزيارات التتبعية جزءًا من دورة المراجعة المستمرة؛ لضمان جودة هذه المؤسسات وبرامجها، ومتابعة إجراء التحسينات عليها. وتُجْرَى الزيارات التتبعية لكافة مؤسسات التعليم العالي الحاصة على حكم: "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، والبرامج الأكاديمية التي تحصل على حكم: "غير جدير بالثقة". ويصدر عن كل زيارة تتبعية تقريرٌ - يتم نشره - يشير إلى مستوى التقدم الذي حققته المؤسسة.

خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022، تم إجراء زيارتين تتبعيتين لمؤسستي تعليم عالٍ، كانتا الوحيدتين اللتين حصلتا على حكم: "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة" في دورة المراجعة السابقة. وقد حصلت واحدة منهما على حكم عام: "تقدم كاف"؛ إذ حققت تقدمًا ملموسًا في معالجة التوصيات التي حصلت عليها، في حين حصلت المؤسسة الأخرى على حكم عام: "قيد التقدم"، إذ إنها مازالت بحاجة لمزيد من الوقت، حتى يتضح لديها آثار الإجراءات المتخذة للتحسين في معالجة بعض التوصيات.

الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

تقوم الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية في الهيئة، ومن خلال الإدارتين التابعتين لها، بعمليات الإطار الوطني لتوفير فهم أقوى للمؤهلات الوطنية والأجنبية ومقارنتها والاعتراف بها، وبالتالي تعميق فهم أرباب الأعمال، وأولياء الأمور، والمتعلّمين لقيمتها. كما تقوم بتصميم وتنفيذ الامتحانات الوطنية وفق الممارسات الجيدة؛ من أجل قياس تحصيل الطلبة، وتقييم امتلاكهم للمهارات والمعارف والعلوم الأساسية.

وقد عملت الإدارة العامة على الاستفادة من الدروس المستخلصة من أزمة جائحة كورونا لتغدو أكثر مرونة، وذلك من خلال الاستفادة من المقارنات المرجعية، والتشاور، وتبادل الخبرات مع الأطراف ذات العلاقة. كما واصلت الإدارة التنسيق مع عدد من الشركاء الإستراتيجيين للهيئة، بما في ذلك: وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، ومجلس التعليم العالي، وصندوق العمل "تمكين"؛ من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة بشكل فاعل و متسق.

ومما لاشك فيه أن الإدارة العامة استمرت في مواكبة التطور في التكنولوجيا من خلال السعي إلى أتمتة عملياتها؛ لضمان استجابتها للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم. كما تولي الإدارة العامة اهتمامًا بالغًا بدعم مؤسسات التعليم والتدريب خلال هذه الفترة الحرجة، والتي تشهد تحولات فريدة في التعليم، بما في ذلك أنماطه، وسياساته، ونظمه.

هذا وقد شهدت إدارة عمليات الإطار الوطني تزايد مطردً في أعداد الطلبات المسجلة للعام الأكاديمي القادم كنتاج للتنسيق الأستراتيجي مع الأطراف ذات العلاقة. إضافة إلى ذلك، فقد قامت الإدارة بتحسين سجل الإطار الوطني للمؤهلات ونشر دليل مقارنة المستويات على الموقع الالكتروني للهيئة، كما عملت على توسيع قاعدة بيانات الخبراء من خلال فتح المجال لهم بالتسجيل، ومن خلال التعاون مع المؤسسات والجمعيات المهنية.

وفيما يتعلق بإدارة الامتحانات الوطنية، فقد شرعت الإدارة بتحديث مواصفات الامتحانات الوطنية للصف التاسع في المواد الأساسية: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، وللصف الثاني عشر في المواد: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والمهارات الرياضية، كما تم إعداد أوراق الامتحانات الوطنية التجريبية و الفعلية، والامتحانات الوطنية للدور الثاني، والامتحانات الوطنية الاحتياطية.

عمليات الإطار الوطني

وفقًا إلى السياسات الرئيسة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، فإن الإطار يتضمن (3) عمليات رئيسة، هي: عملية الإدراج المؤسسي، وعملية تسكين المؤهلات الوطنية، وعملية إسناد المؤهلات الأجنبية. وخلال العام الأكاديمي 2021 - 2022، بلغ إجمالي عدد طلبات الإدراج المؤسسي التي تم الانتهاء من تقييمها من قبل إدارة عمليات الإطار الوطني (9) طلبات. وقد تم إدراج (3) مؤسسات تدريب مهني ومؤسسة (1) تعليم عالي في سجل الإطار الوطني للمؤهلات؛ ليصل مجموع المؤسسات التعليمية والتدريبية المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات إلى (33) مؤسسة تعليمية وتدريبية، في حين حصلت (4) طلبات على حكم "مؤجل"، لحين استيفاء معايير الإدراج المؤسسي"، حيث تم تحديد فترة انتقالية لتقديم أدلة تفيد استيفاء المؤسسة لمعايير الإدراج المؤسسي. وحصل طلب واحد على حكم: "غير مستوف لمعايير الإدراج المؤسسي"؛ وذلك لعدم استيفائه متطلبات عملية الإدراج المؤسسي، ويحق للمؤسسة إعادة تقديم الطلب بعد مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ تسلم الحكم النهائي.

33

مؤسسة

مدرجة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات
حتى نهاية العام الأكاديمي
2022-2021

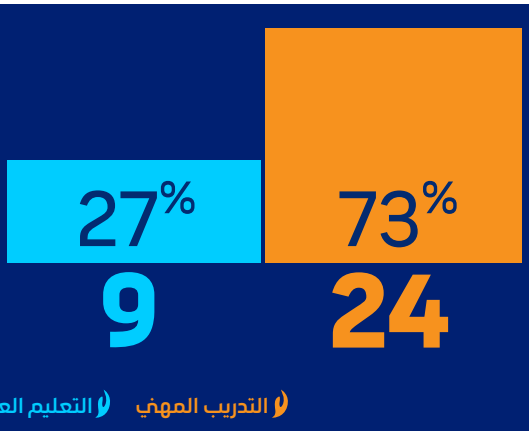

إجمالي طلبات الإدراج المؤسسي

التي تم الانتهاء من تقييمها خلال العام الأكاديمي
2022-2021

كما قامت الإدارة في العام الأكاديمي 2021 - 2022 بتقييم (101) طلباً لتسكين المؤهلات الوطنية. وقد تم تسكين (66) مؤهلًا وطنيًّا في سجل الإطار الوطني، منها (7) مؤهلات تعليم عالٍ، و(59) مؤهل تدريب مهني، وأرشفة مؤهل تعليم عال واحد؛ ليصل مجموع المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات (241) مؤهلًا وطنيًّا.

241

مؤهلًا وطنيًا

تم تسكينها
حتى نهاية العام الأكاديمي
2022-2021

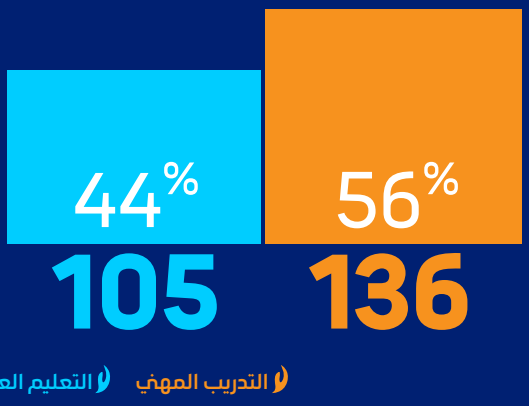

وقد حصل (31) طلبًا على حكم: "مؤجل لحين استيفاء معايير التحقق"، حيث تم تحديد فترة انتقالية لتقديم أدلة تفيد استيفاء المؤسسة لمعايير التحقق، كما حصلت (4) طلبات على حكم: "غير مستوف لمعايير التحقق"؛ وذلك لعدم استيفائها متطلبات عملية تسكين المؤهلات، ويحق للمؤسسات إعادة تقديم الطلب بعد مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ تسلم الحكم النهائي.

إجمالي طلبات تسكين المؤهلات

التي تم الانتهاء من تقييمها خلال العام الأكاديمي 2022-2021

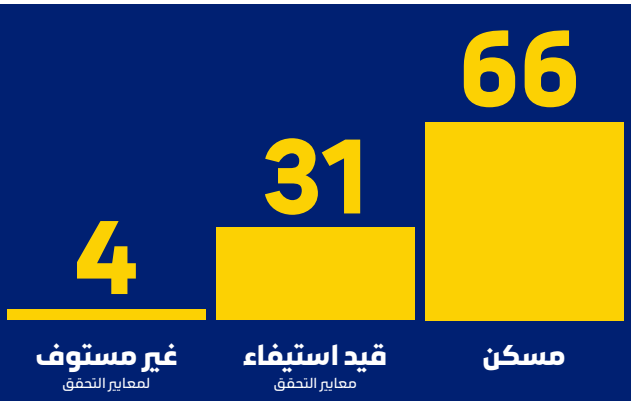

ويوضح الشكل التالي توزيع المؤهلات المسكنة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022، بالنسبة لمستوياتها، ووفقًا لقطاعاتها. كما تم إعادة التحقق من (14) مؤهل تعليم عال؛ منها (6) طلبات تمت من خلال زيارات مشتركة مع إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعلم العالي.

توزيع المؤهلات المسكنة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022 بالنسبة لمستوياتها ووفق القطاع

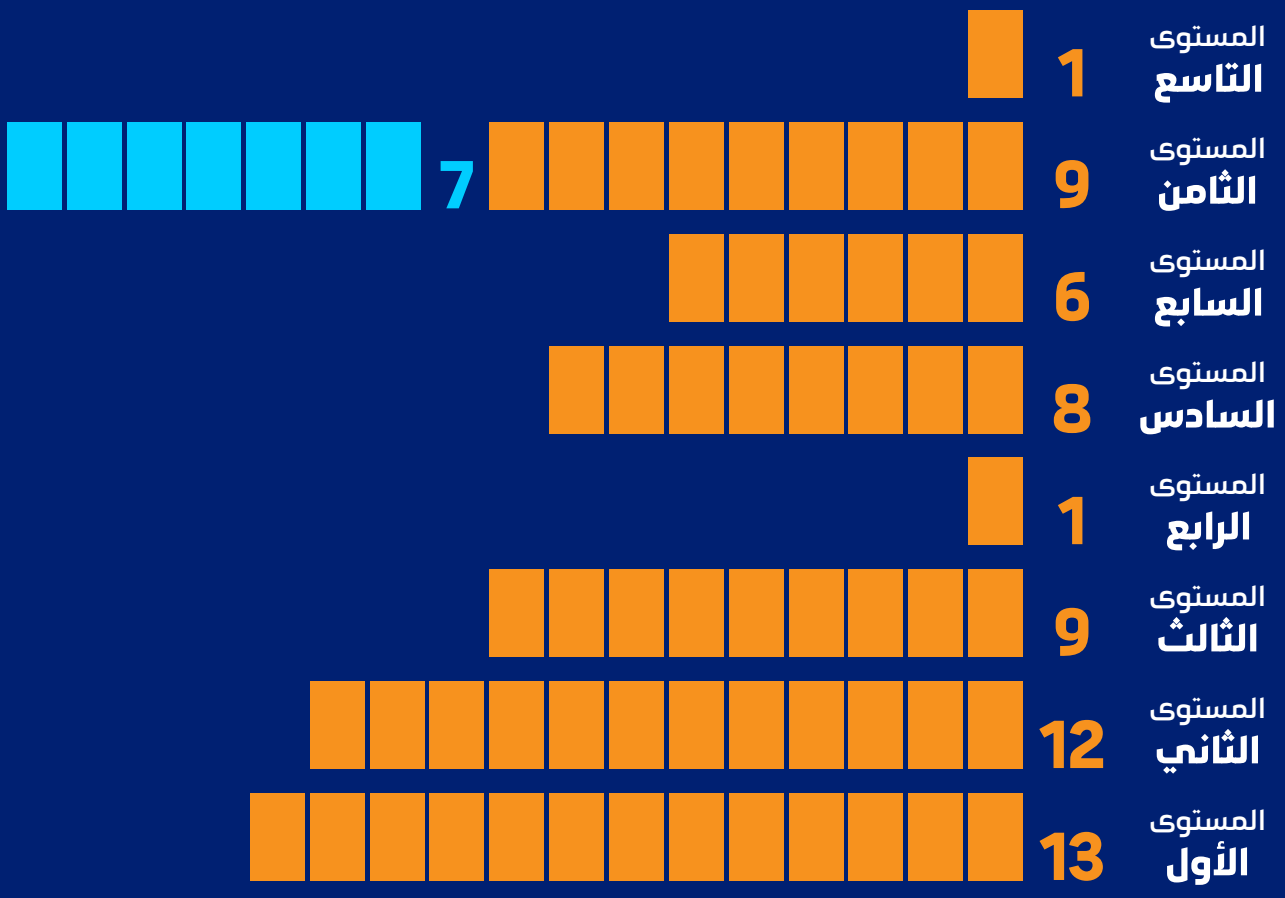

وقامت الإدارة بإسناد (16) مؤهلًا أجنبيًّا إلى الإطار الوطني للمؤهلات، منها مؤهل واحد من قطاع التعليم العالي، و(14) طلبًا من جهات مانحة لمؤهلات أجنبية تُقَدَّمُ في مؤسسات تدريب مهني في مملكة البحرين، بالإضافة إلى برنامج دبلوما البكالوريا الدولية من منظمة البكالوريا الدولية. في المقابل، فقد تم أرشفة مؤهلين أجنبيين؛ ليصل مجموع المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها إلى الإطار الوطني للمؤهلات (48) مؤهلًا أجنبيًّا.

48

مؤهل أجنبي تم إسناده

إلى الإطار الوطني للمؤهلات حتى نهاية العام الأكاديمي 2022-2021

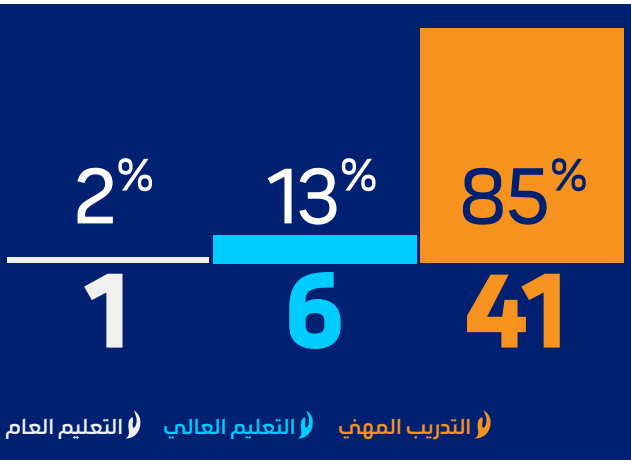

ويوضح الشكل التالي توزيع المؤهلات الأجنبية المسندة إلى سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022، بالنسبة لمستوياتها ووفقًا لقطاعاتها.

توزيع المؤهلات الأجنبية المسندة إلى سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022 بالنسبة لمستوياتها ووفق القطاع

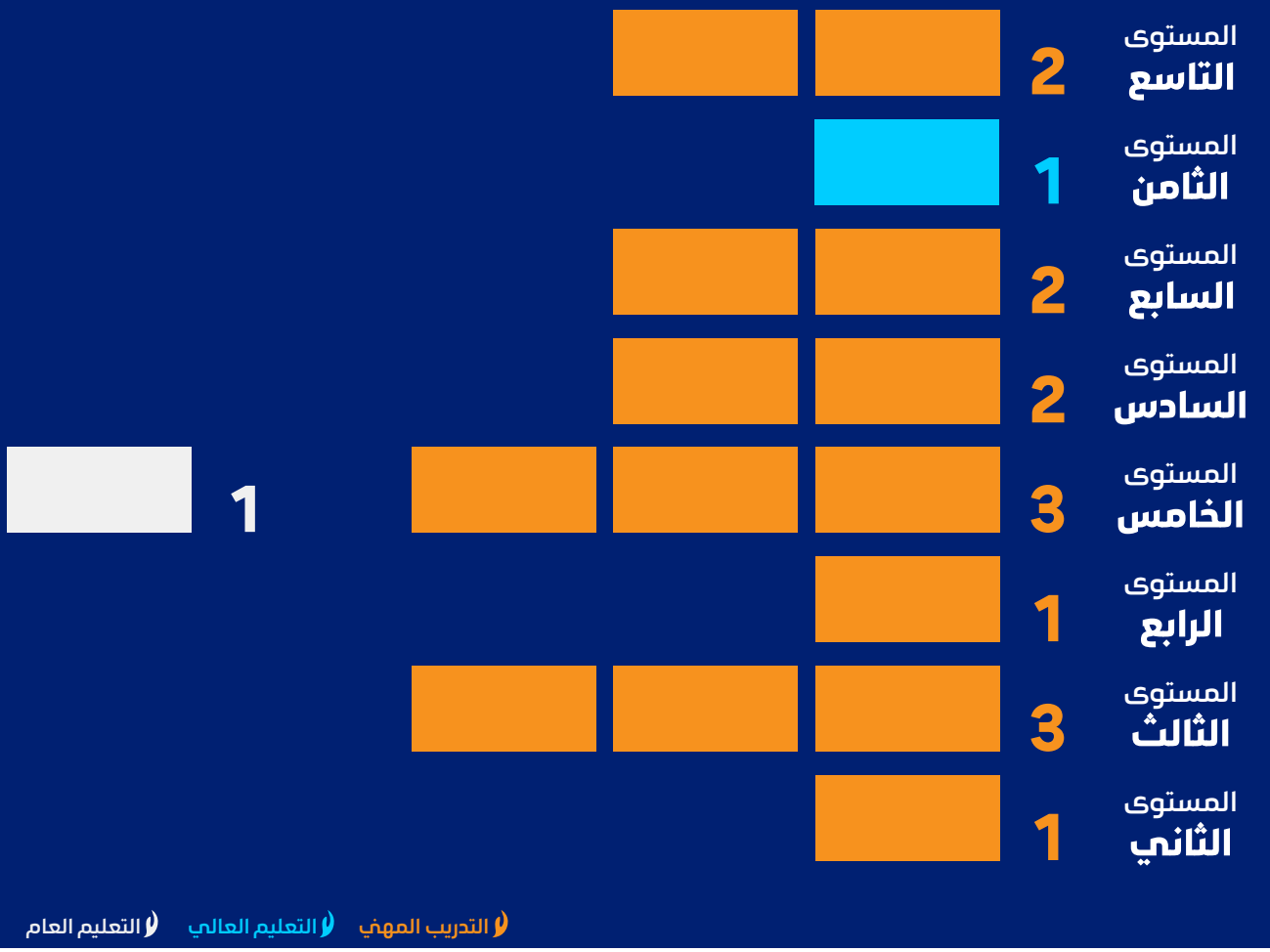

وخلال العام الأكاديمي 2021 - 2022

تم تحقيق التالي:

- زيادة عدد طلبات الإدراج المؤسسي، وطلبات الإسناد المسجلة للعام الأكاديمي القادم 2022 - 2023 كنتاج للتنسيق الإستراتيجي مع وزارة العمل وصندوق العمل (تمكين).
- التنسيق مع مجلس التعليم العالي فيما يتعلق بعمليات الإطار الوطني وعملية الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
- سعي الجهات المانحة من خارج المملكة وتعاونها الملموس لإتمام عملية إسناد المؤهلات الأجنبية التي تمتلكها وتقدم في المملكة.
- عقد جلسات تشاورية مع الأطراف ذات العلاقة، وإعداد خطة عمل لتطوير عمليات الإطار الوطني للمؤهلات بناءً على التغذية الراجعة.
- تحسين سجل الإطار الوطني على الموقع الإلكتروني للهيئة من خلال تطوير عمليات البحث والمقارنة.
- نشر دليل لمقارنة مستويات الإطار الوطني للمؤهلات مع أطر المؤهلات الدولية الأخرى على الموقع الإلكتروني للهيئة، وذلك من خلال الاستفادة من محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات للإطار مع الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات.
- توسيع قاعدة بيانات الخبراء من خلال فتح المجال للخبراء للتسجيل عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات والجمعيات المهنية من أجل ذلك.
- التحول الرقمي لعمليات الإطار الوطني للمؤهلات من خلال البدء في العمل على منصة إلكترونية تفاعلية شاملة.
- إقامة (4) ورش عمل للتوعية بعمليات الإطار الوطني للمؤهلات لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات التعليم والتدريب، إضافة إلى جلسات الأسئلة والأجوبة التي تسبق تسليم طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية وإسناد المؤهلات الأجنبية.

ومن خلال عمليات الإطار الوطني، تم تحديد بعض

الجوانب التي تحتاج إلى التحسين والتطوير، والتي تتضمن التالي:

- مراجعة الإجراءات الداخلية لمؤسسات التدريب المهني بما يتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات كوجود مخرجات تعلم، وأنظمة لتراكم الساعات المعتمدة، والتقدم، والانتقال بين المسارات التعليمية، وقياس مدى تحقيق مخرجات التعلم.
- بناء قدرات العاملين في بعض مؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بصياغة مخرجات التعلم الخاصة بالمؤهلات، وتلك الخاصة بالوحدات التعليمية، وتطوير الآلية المتبعة لقياس مدى تحقق تلك المخرجات.
- التزام مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المانحة بتسليم طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية بحسب الجدول المعتمد.

الامتحانات الوطنية

تعمل إدارة الامتحانات الوطنية على تصميم وتنفيذ الامتحانات الوطنية وفق الممارسات الجيدة؛ من أجل قياس تحصيل الطلبة، وتحفيزهم على التميز والتنافس الإيجابي، بالإضافة إلى تقييم امتلاك الطلبة للمهارات والمعارف والعلوم الأساسية التي تساهم في المشاركة في المجتمع الاقتصادي المعرفي، ومن ذلك اكتسبت الامتحانات الوطنية أهمية بالغة في تحسين أداء النظام التعليمي؛ لكونها تتسم بالصدق والثبات في رصد الأداء وتحليل النتائج، وتكمن أهمية الامتحانات الوطنية في **كونها تحقق** ما يأتي:

- قياس مستوى أداء الطلبة في المهارات، والكفايات، والمعارف.
- المساهمة في تطوير النظام التعليمي في مملكة البحرين.
- توفير معلومات حول أداء الطلبة في نهاية التعليم الأساسي (الصف التاسع)؛ من أجل تحسين مستواهم.
- توفير معلومات حول أداء الطلبة في نهاية التعليم الثانوي (الصف الثاني عشر)؛ من أجل تحسين مستواهم.

وفي ضوء تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر: (07 - 2583) الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2020 بشأن "**الموافقة على الخطة التنفيذية لنقل الإشراف على امتحانات الصفين التاسع والثاني عشر من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب والتي سيتم تطبيقها تدريجيًّا على مدى الثلاث سنوات القادمة، وذلك على النحو المقترح في مذكرة سمو نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب رقم2020/036/003 ، وتكلف الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية والفنية اللازمة**".
عملت الهيئة على وضع خطة تنفيذية للامتحانات الوطنية للصفين التاسع والثاني عشر على النحو التالي:

أولاً: الصف التاسع

تعقد الامتحانات الوطنية وفق كفايات الصف التاسع من الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، ويقدِّم الطالب الامتحانات الوطنية في أربع مواد أساسية: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم. وسيتم التدرج في تنفيذ الخطة على النحو التالي:

الصف التاسع

2023/2022
عقد الامتحانات الوطنية التجريبية
في المواد الأساسية في الفصل الدراسي الثاني

2024/2023
عقد الامتحانات الوطنية الفعلية
في الفصل الدراسي الثاني؛
- لتحل محل الامتحانات الوزارية،
- وتمثل 25% من درجة المادة

في العام الدراسي 2022 / 2023، ستعقد الهيئة الامتحانات الوطنية التجريبية في المواد الأساسية الأربع على عينة من الطلبة، وفي العام الدراسي 2023 / 2024، ستعقد الهيئة الامتحانات الوطنية الفعلية؛ لتحل محل الامتحانات الوزارية في نهاية الفصل الدراسي الثاني. وستستمر الهيئة في عقد امتحاناتها للصف التاسع في السنوات التالية. كما سيتم رفع النسبة المحتسبة للامتحانات الوطنية بعد مراجعتها في ضوء نتائج الطلبة.

ثانيًا: الصف الثاني عشر

تعقد الامتحانات الوطنية في نهاية المرحلة الثانوية وفق كفايات الصفين الحادي عشر والثاني عشر، ويقدّم الطالب الامتحانات الوطنية في تسع مواد مقسمة على النحو التالي: (3) مواد مشتركة، و(3) مواد تخصصية مختارة من بين (12) مادة مطروحة، و(3) مواد مساندة. والمواد المقترحة هي:

1 - **المواد المشتركة:** اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، المهارات الرياضية/ الرياضيات.

2 - **المواد التخصصية:** يتوجب على الطالب اختيار (3) مواد من بين المواد الآتية:

أ. **المواد العلمية:** الكيمياء، الأحياء، الفيزياء.
ب. **المواد الاجتماعية والعلوم الإنسانية:** التاريخ، الجغرافيا، علم النفس.
ج. **المواد التجارية:** المحاسبة، الاقتصاد، الرياضة المالية.
د. **المواد المتقدمة:** اللغة العربية المتقدم، اللغة الإنجليزية المتقدم، الرياضيات المتقدم.

3 - **المواد المساندة:** سيتم تحديدها بالتشاور مع وزارة التربية والتعليم.

سيتم التدرج في تنفيذ خطة الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر على النحو التالي:

ستعقد الهيئة الامتحانات الوطنية التجريبية في الربع الأخير من العام 2022 في المواد المشتركة الثلاث: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والمهارات الرياضية على عينة من الطلبة. وفي العام الدراسي 2022 / 2023، ستعقد الهيئة الامتحانات الوطنية الفعلية في الثلاث المواد المشتركة السابق ذكرها لكافة طلبة التعليم العام، والتعليم الفني والمهني، والتعليم الديني؛ لتحل محل الامتحانات الوزارية.

وستستمر الهيئة في عقد الامتحانات الوطنية للسنوات التالية؛ إذ سيتم استبدال امتحان المهارات الرياضية بالرياضيات المشترك، بالإضافة إلى (12) مادة تخصصية يختار منها الطالب (3) مواد. وسيتم رفع النسبة المحتسبة للامتحانات الوطنية بعد مراجعتها في ضوء النتائج.

وفي إطار الاستعداد لتنفيذ الامتحانات الوطنية للصفين التاسع والثاني عشر، قامت الهيئة بالآتي:

1 مواصفات الامتحانات الوطنية:

إعداد جداول مواصفات الامتحانات الوطنية للصف التاسع في المواد الأساسية: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم، وللصف الثاني عشر في الثلاث مواد المشتركة: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والمهارات الرياضية.

2 أوراق الامتحانات الوطنية:

إعداد أوراق الامتحانات الوطنية التجريبية والفعلية، والامتحانات الوطنية للدور الثاني، والامتحانات الوطنية الاحتياطية.

3 التنسيق مع وزارة التربية والتعليم:

التعاون مع وزارة التربية والتعليم على تشكيل لجان عمل مشتركة لمناقشة خطة تنفيذ الامتحانات الوطنية، وقد عقدت مجموعة من الاجتماعات من قِبَلِ اللجنة التنفيذية المشتركة واللجنة التنسيقية المشتركة وصولًا إلى الاتفاق على تنفيذ خطة تنفيذ الامتحانات الوطنية.

4 آلية تحليل الدرجات:

العمل مع جامعة كامبردج لوضع التصور النهائي المناسب لنظام تحليل الدرجات الذي ستعتمده إدارة الامتحانات الوطنية في تحليل نتائج الطلبة وفق المعايير التي تتلاءم ومتطلبات تطوير النظام التعليمي بمملكة البحرين.

5 النظام الإلكتروني للامتحانات الوطنية:

تطبيق نظام إلكتروني يعمل على أتمتة عمليات الامتحانات الوطنية في جميع مراحل تنفيذها؛ بدءًا من عملية معالجة بيانات الطلبة إلى إصدار تقارير نتائج الطلبة. وسيتم الاعتماد على نظام آليّ مساند لتصحيح أسئلة الاختيار من متعدد.

6 الخطة الإعلامية:

وضع خطة إعلامية مشتركة مع وزارة التربية والتعليم؛ من أجل رفع دافعية الطلبة لتقديم أفضل ما لديهم في الامتحانات الوطنية، وزيادة وعي أولياء الأمور حول أهمية الامتحانات الوطنية.

انجـــــازات الهيئـــــة

المنتديات

منتدى إدارة الامتحانات الوطنية:

"التكامل بين التقويم التكويني والتقويم الختامي"

في الخامس والعشرين من نوفمبر من العام 2021، عُقِدَ المنتدى الإلكتروني "التكامل بين التقويم التكويني والتقويم الختامي"، الذي نظمته هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة الامتحانات الوطنية، بمشاركة أكثر من 300 من التربويين، والمختصين، والمهتمين بقطاع التعليم في مملكة البحرين. وقد تناول المنتدى في أوراقه إبراز دور التقييمات، وتسليط الضوء على التكامل بين التقييمات التكوينية والتقييمات الختامية، من منظور التحديات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك توظيف التقنيات الحديثة؛ لدعم استدامة تحسين أداء النظام التعليمي في مملكة البحرين.

منتدى إدارة عمليات الإطار الوطني:

"الإطار الوطني للمؤهلات: نحو فرص التعلم مدى الحياة للجميع"

عقدتْ هيئةُ جودة التعليم والتدريب، ممثلةً في إدارة عمليات الإطار الوطني المنتدى الإلكتروني تحت عنوان: "الإطار الوطني للمؤهلات: نحو فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وبمشاركة أكثر من 220 مشاركًا من العاملين في قطاع التعليم والتدريب، ومجال الجودة، بالإضافة إلى أرباب الأعمال، وذلك يوم الخميس الموافق 24 فبراير من العام 2022. وهَدَفَ المنتدى - من خلال محاوره - إلى تسليط الضوء على أهمية التعلم مدى الحياة في ظل التطورات الحالية، وطرح الممارسات الجيدة لتطبيق طرائق التعلم مدى الحياة.

منتدى إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة:

"حوار نقدي: التحديات والفرص لسد فجوة الإنجاز لدى الطلبة"

كما عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب - ممثلةً في إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة ورياض الأطفال - المنتدى الإلكتروني بعنوان: "حوار نقدي: التحديات والفرص لسد فجوة الإنجاز لدى الطلبة"، وبمشاركة أكثر من 330 مشاركًا من المختصين، والمعنيين، والتربويين، والمهتمين بالحقل التربوي، والشركاء الإستراتيجيين، وذلك يوم الخميس الموافق 3 فبراير من العام 2022.

وقد سلَّط المنتدى الضوء على عدد من المحاور المرتبطة بالتغيرات على المدى البعيد لجائحة كورونا، وفجوة الإنجاز، وما يجب القيام به. كما تناول المنتدى ما تسببت به جائحة كوفيد - 19، من آثار إيجابية وسلبية على عملية التعليم، وانعكاساتها على الطلبة، والمعلمين، والمؤسسات التعليمية، والتحديات والفرص أمام دعم تعلم الطلبة، ورعايتهم خلال تلك الجائحة.

منتدى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي:
"ضمان الجودة في التعليم العالي: الماضي، والحاضر، والمستقبل"

عقدتْ هيئةُ جودة التعليم والتدريب، ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، المنتدى الإلكتروني تحت عنوان: "ضمان الجودة في التعليم العالي: الماضي، والحاضر، والمستقبل"، بمشاركة أكثر من 100 مشارك من المختصين، والتربويين، والمعنيين في مؤسسات التعليم العالي، والمهتمين بقطاع الجودة فيه في مملكة البحرين، وذلك يوم الخميس الموافق 26 مايو من العام 2022. وهَدَفَ المنتدى - من خلال محاوره - إلى بحث الأساليب القيادية والإدارية؛ للانتقال السلس بين أنماط التعليم في مؤسسات التعليم العالي، ومناقشة تحديات التقويم والتدريس. كما سلط الضوء على مشاركة الطلبة، وتقديم الدعم اللازم لهم، بالإضافة إلى استعراضه لتحديات ومبادرات الجودة الداخلية.

منتدى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني:
"النهوض بالتعليم والتدريب؛ من أجل التنمية المستدامة: الفرص والتحديات"

عقدتْ هيئةُ جودة التعليم والتدريب، ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، المنتدى الإلكتروني تحت عنوان: "النهوض بالتعليم والتدريب؛ من أجل التنمية المستدامة: الفرص والتحديات"، بمشاركة ما يقارب الـ 80 مشاركًا من المختصين، والمعنيين، والمهتمين في المجال التعليمي والتدريبي في مملكة البحرين، وذلك يوم الخميس الموافق 31 مارس من العام 2022. وقد سلّط المنتدى الضوء على عدد من المحاور الرئيسة المرتبطة بالتجارب المؤسسية في تحقيق مبدأ الاستدامة، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم والتدريب، وتطويع تحديات الأوضاع الاستثنائية؛ لإتاحة فرص للتطوير والاستدامة.

الجوائز

حققت هيئة جودة التعليم والتدريب جائزة التميز في التواصل مع العملاء للعام 2021، وللمرة الرابعة على التوالي، كونها من أفضل الجهات الحكومية تفاعلًا في النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل".

استطلاع آراء الشركاء

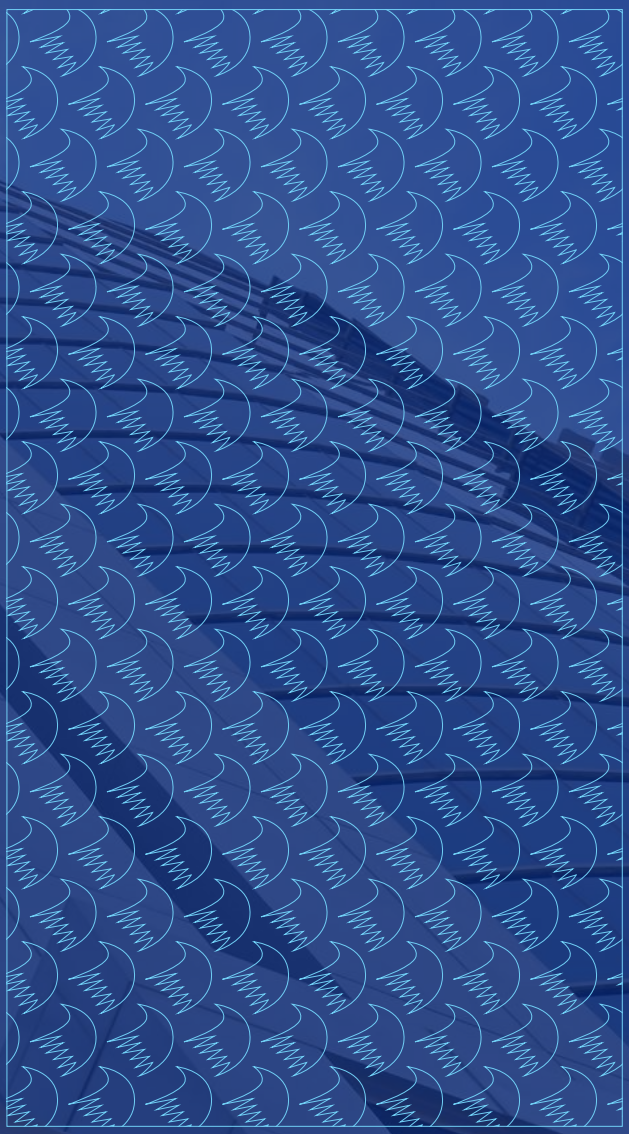

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب باستطلاع آراء (34) مؤسسة من مؤسسات التعليم والتدريب بمملكة البحرين، إضافة إلى استطلاع آراء (30) من الشركاء الإستراتيجيين للهيئة من الطلبة وأولياء أمورهم؛ من أجل استبيان آرائهم حول تطوير الخدمات التي تقدّمها الهيئة، وإيمانًا منها بأهمية التواصل مع شركائها الإستراتيجيين بكل شفافية.

هذا، وقد أُجْرِيَ الاستطلاع على عدة مراحل، حيث تم تطبيق الاستبانات والمقابلات الشخصية؛ للتعرف على آراء الشركاء الإستراتيجيين المستفيدين من الخدمات المقدمة حول المراجعات المؤسسية، ومراجعة البرامج الأكاديمية، وعمليات الإطار الوطني للمؤهلات، وعمليات التقييم والتدريب، وبناء القدرات.

كما شمل الاستطلاع، تقييم كافة الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال الموقع الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي للهيئة، فضلاً عن قنوات التواصل المتعددة من "اللقاءات، والورش، والاجتماعات"، والتعرف على مدى تأثير تلك الخدمات على قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ومدى الاستفادة منها، ورصد جميع التحديات والمقترحات بخصوصها.

علمًا أنَّ كل ما سبق من نتائج وردود، قد تمَّ تحليله بشكل علمي بالتنسيق مع جميع الإدارات في الهيئة، كما تمَّ تحديد جوانب التطوير اللازمة، ووضع الخطط الملائمة والموارد اللازمة، للتعامل معها ومن ثمَّ تعزيزها.

التحـــــول الرقمـــي

7 أنظمة ومنصات إلكترونية جديدة.

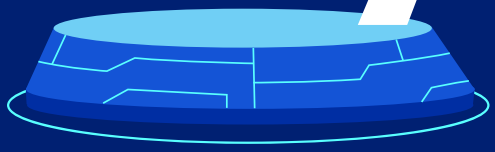

+124 استمـــارة إلكترونيـة.

5 تحديثات وتطويرات على أنظمة قائمة.

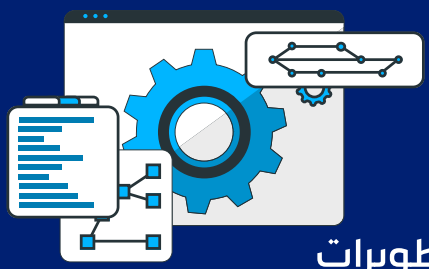

%95 النقـل إلـى الحوسبـة السحابيـة AWS.

- تحويـل التدريـب الاعتيادي إلـى تدريب إلكتروني علـى الموقع الإلكترونـي لعمليات الإطـار الوطني للمؤهـلات والمدارس.
- إضافـة خاصيـة المحادثـة الآليـةChatbot علـى الموقـع الإلكتروني للإجابة على استفسـارات زوار الموقع، وإرشـادهم للحصـول علـى المعلومـات المطلوبـة.
- إضافـة اسـتمارة الترشـح لوظيفـة "خبـير" علـى الموقـع الإلكترونـي؛ بهـدف التوسـع في قاعـدة بيانـات الخـبراء الذين يتـم الاسـتعانة بهـم فـي عمليـات الهيئـة.
- أتمتـة عمليـة طلـب معلومـات مـن الهيئـة عـن طريـق تفعيل اسـتمارة فـي موقعهـا الإلكترونـي، يتـم ملؤهـا مـن قِبَـلِ الباحثـين/ طالـبي المعلومـات.
- أتمتـة الترشـح لمـشروع "سـفراء الجـودة"، عـن طريـق إضافـة اسـتمارة الترشـح على الموقـع الإلكتروني، وتمكـين القائمين علـى المـشروع مـن اسـتخلاص النتائـج وتحليلها.
- اسـتحداث نظام سـجل الخبراء، والذي يتم فيه حفظ المعلومات الخاصـة بالخـبراء الذيـن يتـم الاسـتعانة بهـم فـي عمليـات المراجعـة، وتسـكين وإسـناد المؤهـلات الوطنيـة والأجنبيـة، وتنفيـذ الامتحانات الوطنيـة. كما يمكن للخـبراء تحديث بياناتهم الشـخصية؛ لضمـان توفـر البيانـات المحدثة لـدى الهيئة.
- تحديث الموقع ليتوافق مع احتياجات الهيئة.
- تطبيـق نظام تتبع الأصـول الداخليـة، والذي يسـهل عملية إدارة الأصـول وتتبعها.
- تنفيـذ نظـام اجتماعـات مجلـس الإدارة، والـذي يسـتخدم لترتيـب ومتابعـة القرارات والمبـادرات الناتجة عـن اجتماعات مجلـس الإدارة.
- تنفيذ نظـام العقـود، ومذكرات التفاهـم والتعـاون، ويتم فيه حفـظ جميـع العقـود، والمذكـرات، كمـا يتـم متابعـة، وتذكير المعنيـين بمواعيـد التجديد.
- استحداث نظام متابعة الإجراءات الداخلية.
- تحديـث الموقـع الداخلـي للهيئـة (الإنترانـت)؛ بهـدف تسـهيل الوصـول للأنظمـة والاسـتمارات المُدْرَجَـة.
- تنفيـذ نظـام الاجتماعـات الداخليـة علـى الموقـع الداخلـي للهيئـة؛ لتنظيـم متابعـة القـرارات، والأعمـال المتعلقـة بهـذه الاجتماعـات.
- تطبيق نظام شـواغر التوظيف الداخلي، والذي يسـمح للموظفين بالتسـجيل في الشـواغر التي يتم الإعلان عنها داخل الهيئة.
- تحويل مجموعة من الاستمارات إلى نماذج إلكترونية.
- اسـتحداث منصـة إلكترونيـة Online Review Hub؛ لإدارة ومتابعـة عمليـة المراجعـة، وإتمـام أتمتـة جميع الاسـتبيانات المسـتخدمة فـي عمليـات المراجعة.

الخاتمة والخطط المستقبلية

واصلت هيئة جودة التعليم والتدريب، ومن خلال الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في العام الأكاديمي 2021 - 2022، تنفيذ العديد من الجهود، للوقوف على أوضاع المؤسسات التعليمية والتدريبية، من خلال إداراتها الأربع، كلٌّ فيما يخصه.

إن الأطر التي تم استحداثها وتفعيلها؛ لتقييم جودة ما يتم تقديمه في الأوضاع الاستثنائية لكل من المدارس ومؤسسات التدريب المهني، شَكَّلَتْ في معاييرها خطوطًا استرشادية واضحة ومتاحة للجميع؛ وذلك لضمان حفظ حق المتعلمين والمتدربين، وتقييم أثر ما يتم تقديمه.

وقد قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في **إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة ورياض الأطفال**، بتقييم (55) مدرسة حكومية، و(15) مدرسة خاصة، خلال العام الدراسي 2021 - 2022، وفق الإصدار الثاني لإطار تقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية للمدارس في مملكة البحرين. وبينت الجوانب الإيجابية للمدارس ذات الأداء "استجابة مناسبة"، مدى وعي القيادة المدرسية، والاستفادة من نتائج التقييم الذاتي في بناء الخطط التشغيلية؛ لمواجهة الأوضاع الاستثنائية. كما تمكن عدد من المدارس بتوظيف الموارد التعليمية والرقمية في المواقف التعليمية، مع مساهمة الطلبة الإيجابية في الحياة المدرسية، عبر المشاركة في الأنشطة والفعاليات غير الأكاديمية. وقدمت فرق التقييم للمدارس عددًا من التوصيات - بهدف التطوير والتحسين للارتقاء بالأداء - تركز أهمها على التخطيط الفاعل للعمليات المدرسية، ومتابعة تطوير أداء المعلمين، مع التوظيف الفاعل لأساليب التقويم، والاستفادة من نتائجه. ومن المؤمل أن يتم العودة إلى تطبيق دليل مراجعة أداء المدارس الاعتيادي فور انجلاء الجائحة، مع تفعيل نظام مراجعات أكثر فاعلية، ومبني على نتائج المدارس في آخر مراجعة لها .

كما قامت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني**، بتقييم جودة ما يتم تقديمه في (13) مؤسسة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين خلال الأوضاع الاستثنائية في مملكة البحرين، واستنادًا إلى الإصدار الثاني لإطار تقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب في هذه الأوضاع. وجاءت الجوانب الإيجابية في المؤسسات التي حصلت على تصنيف "استجابة مناسبة"، التكييف الذي انتهجه المدربون لطرائق التعليم والتدريب، والتنوع في المصادر التعليمية والرقمية، وتوظيفها الملائم في عملية التعلم. فيما لا يزال هناك عدد من المؤسسات بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود؛ للارتقاء بمستوى أدائها، والأخذ بتوصيات فرق التقييم. ومن ثَم استأنفت الإدارة المراجعات الاعتيادية للمرحلة الرابعة من الدورة الرابعة للمراجعات في أبريل 2022، حيث تمت مراجعة (4) مؤسسات تعليم وتدريب مهني، جميعها مرخصة من قِبَلِ وزارة العمل؛ وبذلك يكون مجموع المؤسسات التي تمت مراجعتها خلال الدورة الرابعة للمراجعات (27) مؤسسة إلى نهاية العام الأكاديمي 2021 - 2022.

وواصلت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** خطتها في تنفيذ الدورة الثانية لمراجعات البرامج الأكاديمية، والتي بدأت في سبتمبر 2020، حيث قامت الإدارة بمراجعة (63) برنامجاً في الفترة من سبتمبر 2020 إلى يونيو 2022، منها (40) برنامجًا تمَّ اعتماده ونشر تقاريره، حيث حصل (39) برنامجًا على حكم عام: "جدير بالثقة"؛ أي ما يُعادل نسبة (98%)، من إجمالي البرامج الـ (40)، التي تم اعتماد نتائجها، ونشر تقاريرها ضمن الدورة الثانية لمراجعات البرامج الأكاديمية. هذا وقد نفذت الإدارة الخطة المعتمدة للزيارات التتبعية لمؤسسات التعليم العالي، وكذلك الزيارات التكميلية للبرامج الحاصلة على حكم مبدئي: "قدر محدود من الثقة".

كما تمكنت الهيئة خلال العام الأكاديمي 2021 - 2022، ممثلةً في **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية**، ومن خلال الإدارتين التابعتين لها، تنفيذ العديد من الجهود، والمضي قدمًا حاملةً معها عددًا من الدروس المستفادة من جائحة كورونا. وقد قامت **إدارة عمليات الإطار الوطني** بإدراج (4) مؤسسات في سجل الإطار الوطني للمؤهلات، كما قامت بتسكين (66) مؤهلًا وطنيًّا، وإسناد (16) مؤهلًا أجنبيًّا؛ ليصبح العدد الإجمالي في سجل الإطار الوطني للمؤهلات (33) مؤسسة تعليمية وتدريبية، و(241) مؤهلًا وطنيًّا، و(48) مؤهلًا أجنبيًّا. كما تم إعادة التحقق من (16) مؤهلًا وطنيًّا، وأرشفة مؤهلين أجنبيين.

واصلت **إدارة الامتحانات الوطنية** في العمل نحو تحقيق الخطة التنفيذية؛ لنقل الإشراف على امتحانات الصفين التاسع والثاني عشر من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب، وذلك من خلال إعداد خطط الامتحانات التجريبية والفعلية للعامين الأكاديميين 2022 - 2023، و 2023 - 2024، والأعوام التي تليها، والعمل على مراجعة مواصفات الامتحانات، وإعداد وطباعة أوراقها.

إلى جانب عملياتها الأساسية، ستواصل هيئة جودة التعليم والتدريب خططها ومبادرتها التي تهدف إلى زيادة وعي المؤسسات والأفراد بعملياتها، وبناء قدرات الكفاءات الوطنية، وتعزيز ثقافة المشاركة؛ وذلك بغرض الدفع بعجلة التحسين الداخلي لأداء المؤسسات، ورفع دافعية الطلبة والمتدربين لتقديم أفضل ما لديهم، وتحفيزهم على التميز والتنافس الإيجابي. كما ستتابع الهيئة التنسيق مع الشركاء الإستراتيجيين؛ لتنفيذ عملياتها وخططها بشكل فاعل ومتسق، وستستمر على أتمتة العمليات الرئيسة بالهيئة، وتوسيع قاعدة بيانات الخبراء، خاصة فيما يتعلق بالتخصصات الأكثر طلبًا.

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين